لطفي عبد الوهاب يحيى

دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مُقَدِّمَة لحضارة الإسكندرية

دراسة في حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر الثقافة
٦ شارع الراضي محرم بك ت ٣٠١٩٨

١٩٥٨



لطفى عبد الوهاب يحيى
دكتوراه الفلسفة فى التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مُقَدِّمَة لِحَضَارَةِ الإِسْكَنْدَرِيَّة

دراسة فى حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر الثقافة
٦ شارع الرافعى - محرم بك - ت ٣٢١٩٨

١٩٥٨

خطه البحث

— تقديم :

- هدف البحث وعناصره
- منهجه
- ملاحظة لغويه

١ — المدن اليونانية فى العصر المتأغرق :

- انهيار المقومات الاساسيه لنظام المدينة الحرة
- الاتجاه نحو نظام القوات الكبيرة المستبدة

٢ — موقع الاسكندرية فى العالم المتأغرق :

- انتقال الحضارة اليونانية شرقا
- ميزات موقع مصر فى المنطقة
- موقع الاسكندرية فى مصر بالنسبة لهذه المنطقة

٣ — وضع الاسكندرية فى مصر فى العصر المتأغرق :

- الاسكندرية كعاصمة لمصر
- الاسكندرية كمدينة يونانية فى مصر

تقديم :

— هدف البحث وعناصره

— منهجه

— ملاحظة لغوية

بلغت الاسكندرية في الفترة التي تلت إنشاءها مركزا أهّل اسمها ليكون علما على نوع متميز من الحضارة ، فكان هناك أدب سكندري له طريقته وأسلوبه ، وفن سكندري له طرازه واتجاهاته ، وكان هناك بوجه عام عصر سكندري له ملامحه الخاصة التي تنطبق على الاسكندرية وعلى غيرها من المدن والدول التي كانت موجودة أو ظهرت لأول مرة في الفترة التي أعقبت فتوح الاسكندر والتي تبلورت بوجه عام حول شواطىء القسم الشرقي للبحر الأبيض المتوسط . وحضارة الاسكندرية تعتبر عادة امتدادا للحضارة اليونانية التي شهدت عصرها الذهبي في القرنين الخامس والرابع ق .م. لتضمحل ثم تنهار ، وإن كانت أثينا قد بقيت معقلا لبعض مذاهب الدراسة والفكر ، في العقود الأخيرة من هذا القرن الأخير . وقد كانت الحضارة الاسكندرية بالفعل امتدادا لهذه الحضارة اليونانية ، ولكنها كانت حضارة يونانية من نوع جديد فقدت جانبا كبيرا من الملامح التقليدية وظهرت له خصائص ومميزات اكتسبها من الظروف الجديدة التي كانت هذه المنطقة من شرق البحر الأبيض تمر بها في الفترة التي نحن بصدد معالجتها .

وهدف هذه الدراسة هو إلقاء بعض الضوء على هذه الظروف التي تكوّن الإطار العام الذي أرى أن تعالج حضارة الاسكندرية في داخله . وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام ، تناولت بالحديث في القسم الأول منها العناصر التي أدت إلى انهيار الأساس الذي قامت عليه الحضارة اليونانية التقليدية . وهو نظام المدينة

بشؤونه السياسى والاقتصادى والدفـاعى وما ترتب على هذا النظام من جوانب حضارية مختلفة ، كما بينت اتجـاه التيارات التى شكّلت هذه الحضارة فى الفترة التى عاصرت وتلت هذا الانهيار اتكسبها ملامح جديدة تكوّن ، مع ما بقى من الملامح القديمة ، المدلول الجديد للحضارة اليونانية ، وهو الذى تنتمى إليه حضارة الاسكندرية . وقد عالجت فى القسم الثانى من الدراسة المكان الذى استقرّت فيه حضـارة الاسـكندرية ، فأشرت إلى الظروف التى دفعت بمركز الثقـل الحضارى إلى المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، ثم إلى العوامل التى خصت مصر ، من بين الدول التى سادها هذا النوع الجديد من الحضارة اليونانية ، بمركز ممتاز سيكون له وزنه فى تدعيم المركز الحضارى للاسكندرية ، المدينة الأولى فى مصر إذ ذاك ، وأشرت أخيرا إلى الظروف التى جعلت من الاسكندرية خير بقعة فى مصر تتناسب والظروف الجديدة وتصلح كمقعد للاتجاهات الحضارية التى تأثرت بها . أما القسم الأخـير فقد خصصته للـكلام على وضع الاسكندرية فى مصر فى هذه الظروف الجديدة ، وهو وضع تبلورت فيه الملامح الجديدة والتى ميزت العصر الذى شهد حضارة الاسكندرية ـ وهى ملامح شرقية فى جوهرها ـ وما بقى من الملامح القديمة التى ميزت الحضارة اليونانية فى العصر الذهبى لنظام المدينة .

أما عن المنهج الذى نحوته فى هذه الدراسة فقد رأيت أن أعتمد على الظروف الاجتماعية والاقتصادية كقاعدة للنشاط السياسى والحضارى فى الفترة التى عالجتها ، ولم ألجأ إلى الطريقة القديمة التى ترى فى الحـكومات والأفراد القطب الذى تدور حوله التطورات التاريخية ، وقد كانت نقطة البداية عندى هى أنّ الحكومات أو الأفراد الذين تتكون منهم ، ليسوا فى حقيقة الأمر سوى ممثلين لطبقات اجتماعية معينة ، أدت إلى تكوينهـا ظروف اقتصادية محدّدة جعلتها تبلغ من القوة مبلغا

مكنها من احتلال مركز الصدارة أو السيادة فى المجتمع الذى وجدت فيه ، وعليه فالاقتصار على ذكر أعمال هـذه الحكومات أو الأفراد دون نظر فى البواعث الاقتصادية والاجتماعية التى أدت إليها لن يعطينا سوى نتائج مبتورة من مقدماتها وهذه لن تزيد ، فى خير صورها ، عن مجموعة من الحوادث لا يربط بينها سوى التتابع الزمنى .

بقيت ملاحظة أخيرة تتعلق بالشكل اللغوى ، أريد أن أشير إليها فى هذا التقديم . ومؤدّاها أن النوع الجديد من الحضارة اليونانية ، وهو النوع الذى ساد فى العصر الذى بدأ بفتوح الاسكندر والذى تنتسب إليه حضارة الاسكندريه ، يسمّى بالحضارة الهلنستية ، وهى كلمة يحاول الكتّاب الأوربيون أن يميزوا بها هذه الحضارة عن الحضارة اليونانية القديمة الأصيلة ـ التى تعرف باسم الحضارة الهلينية ـ على أساس أن الحضارة الجديدة منتسبة للحضارة القديمة أو متأثرة بها ، كما كانت فى حقيقة الأمر وكما تدل على ذلك نهاية كلمة « هلّنستية » التى تشير إلى الانتساب أو التأثر . وقد رأيت أن أشتق لفظا عربيًّا يفيد هـذا الوصف ، فاخترت كلمة « متأغرق » أو « متأغرقة » لتسمية هذا العصر الجديد ولوصف الحضارة التى سادت فيه والتى انتسبت إلى الحضارة اليونانية القديمة وتأثرت بها . أمّا فيما يتعلق بهذه الأخيرة ، فسأكتفى ، عند الإشارة إليها ، بوصفها بالحضارة «اليونانية » فحسب ، وهى الصفة العربية المرادفة لكلمة « هلينية » . على أساس أنها الحضارة اليونانية الأصلية التى كانت تقوم على نظام المدينة وترتبط به ارتباطا وثيقا فى كافة نواحيها ، وذلك قبل أن تختلط بالأفكار والعناصر الشرقيه التى ميزت العصر الجديد والتى خرجت بها الى حدّ كبير عن مفهومها التقليدى .

١ — المدن اليونانية فى العصر المتأغرق

— انهيار المقومات الاساسية لنظام المدينه الحرة

— الاتجاه نحو نظام القوات الكبيره المستبدة

العنصران اللذان تتكون منهما حضارة الاسكندرية إذن ، وهى من حضارة العصر المتأغرق ، هما ماتبقى من من الحضارة اليونانية القديمة فى الفترة التى عاصرت فتوح الاسكندر ، ثم الاتجاهات الجديدة التى ميزت العصر الذى كانت هـذه الفتوح مقدمته أو نقطة بدايته . ولنبدأ بالكلام عن النقطة الأولى .

لقد قامت الحضارة اليونانية بجوانبها المختلفة على نظام الدويلة التى تتكون فى العادة من مدينة واحدة polis ، منفصلة عن غيرها من المدن ولها كل مقومات الدولة الكاملة فى كافة نواحى حياتها ونشاطها أدت إلى ذلك ظروف جغرافية معينة سيطرت على بلاد اليونان منذ بداية تكوين المجتمعات التى ظهرت بها، تتخلص فى التكوين الجبلى لهذه البلاد الذى يقسمها طولا وعرضا إلى مناطق صـغيرة أوقفت ظروف التماسك الاجتماعى عند حدود هذه المناطق التى كانت لاتتسع فى غالب الأحيان إلا لقيام مدينة واحدة تحيط بها بعض الأراضى التى يعتمد عليها سكان هذه المدينة اعتمادا، جزئيا فى أغلب الأحيان ، فى تغطية حاجاتهم المعيشية .

وعلى هذا الاساس قام النظام السياسى عند اليونان ، تحده حدود المدينة ، و يعالج مشاكلها بطريقة لا يمكن تحقيقها إلى فى مجتمع صغير أساسه سكان مدينة واحدة، و يعتمد أساسا على مجالس شعبية أعضاؤها هم كل المواطنين الذين بلغواسن الرشـد ، وعلى هيئة تنفيـذية يختار أعضاؤها بطريق الاقتراع المباشر من بين المواطنين جميعا . و بهذا الأساس الاجتماعى والسياسى ارتبطت الجوانب الحضارية

المختلفة عند اليونان ، فالمفكرون يبلورون أفكارهم حوله ويناقشونه ويحللونه ويفصلون في جوانبه المتعددة والفنانون يستلهمون هذه النزعة المدينية الضيقة لتطبع كل ما يبدعونه بطابعها الخاص ، والأدباء والشعراء وكتاب المسرحيات في تعبيرهم عن عواطفهم وانتقائهم لأفكارهم واختيارهم لشخصيات رواياتهم والمواقف التي تظهر بها مرة ضاحكة عابثة ساخرة وأخرى جادة رصينة وثالثة محزنة باكية إنما ينقلون واقع الحياة اليومية التي يضطرب بها هذا المجتمع الصغير بظروفه السياسية والاجتماعية ومشاكله التي تنبعث عن هذه الظروف .

على أن هذا النظام المكون من الدويلات الصغيره التي تدور حول نفسها وتتبلور لما حول المدن التي تتكون منها ، لم يكن ليستمر على ما هو عليه إلا طالما ظلت بلاد اليونان بعيده عن المجال الدولي الذي تظهر فيه الدول الكبيرة بإمكانياتها الواسعه في الجوانب السياسيه والاقتصاديه والحربيه وكل ما يتصل . بهذه الجوانب من اتجاهات نحو فرض السيطره ومد النفوذ . وقد بدأت المدن اليونانيه تلمس جانبا من هذا المجال الدولي في الحروب الفارسيه التي واجهت في أثنائها لأول مرة في تاريخها خطر الغزو الخارجي وفي الفترة التي تلت هذه الحروب لتمتد عبر القرن الخامس وخلال شطر من القرن الرابع ق.م. ، والتي شهدت فيها بلاد اليونان أنواعا من التدخل الفارسي في صوره السافرة والمقنعة . ولكن إذا كان الفرس قد قصروا تدخلهم على الشئون الخارجية كلما وجد الملك الفارسي في ذلك تأمينا للمنطقه الواقعة على حدود أملاكه في آسيا الصغرى . فإن قوه كبيره أخرى كانت قد بدأت تظهر في أواسط القرن الرابع في شبه جزيرة البلقان ، شمال بلاد اليونان مباشره ، ولم تكن هذه القوة الجديدة قانعه بما قنع به الفرس ، وإنما كان هدفها هو إدخال المدن اليونانيه في دائرة نفوذها وإخضاعها لسيطرتها إخضاعا تاما

وفى الصراع الذى كان لابدّ أن ينشب بين المدن اليونانية التى درجت على الاستقلال التام وبين القوة الكبيرة الناشئة التى كانت تعمل جاهدة على التوسع كان من الطبيعى أن يفقد نظام المدينة توازنه وأن تنهار مقوماته الواحدة تلو الأخرى ، فامكانيات مقدونيا ، كدولة كبيرة لها من اتساع المساحة مايضمن اكتفاءها الذاتى من الناحية الاقتصادية ومن وفرة السكان مايضمن قيام جيش كبير من أبنائها ولها من التماسك التام بين بلادها ومدنها المختلفة مايجعل لكلمتها وزنا فى ميدان السياسة الدولية . وعلى عكس ذلك كانت بلاد اليونان، فمن الناحية الاقتصادية كانت الدويلات اليونانية أبعد ماتكون عن الاكتفاء الذاتى ، فهى بلاد فقيرة من حيث الزراعة وبخاصة فى انتاج الحبوب، ولابد أن تعتمد إلى حد كبير على التجارة الخارجية لاستيراد مايلزم لتغطية ما تحتاجه من الخبز اليومى. ولنأخذ مثالا على ذلك منطقة أتيكا، وهى تمثل من حيث كمية الأنتاج الزراعى قطاعا متوسطا فى بلاد اليونان ، فنجد أنها منطقة جافة لا يزيد منسوب المطر فيها عن ٤٠ سم فى العام . ثم هى إلى جانب جفافها على جانب كبير من الوعورة فى سطحها فمساحة المناطق الجبلية فيها تبلغ ٦٣٫٧٪ من مساحة أراضيها مجتمعة ، أما الأماكن الباقية وهى الصالحة نسبيا للزراعة نسبيا فليست على جانب كبير من الخصوبة أي حقيقة أنّ لها إنتاجا لا بأس به من الكروم والزيتون ، ولكن تربتها من النوع الفقير فى إنتاجه للحبوب ، التى لم تكن تغطى إلا نحو ربع حاجة السكان [1]

ولم تكن الإمكانيات الدفاعية بأكثر قوّة أو وفرة من الإمكانيات الاقتصادية، فالقوات اليونانية لأية مدينة ، مهما بلغ عددها ، ستكون بطبيعة الحال أقل مما تستطيع أن تقدمه دولة كبيرة مثل مقدونيا ، ولعلّ هذا كان أحد الأسباب التى دفعت بالدويلات اليونانية فى القرن الرابع إلى الاعتماد على الجنود المرتزقة بشكل متزايد. ولنأخذ كمثال لذلك نفس المدينة التى عرفنا شيئا عن إمكانياتها الاقتصادية

حتى تكون الصورة العامة أكثر إظهارا للحقيقة . لقد بدأت أثينا فى القرن الرابع ، الذي كان حافلا من بدايته بالنشاط الحربى والسياسى ، فى استخدام هذا النوع من الجنود بشكل فيه كثير من التردد ، كما يدلنا على ذلك مايصفهم به كسينوفون من أنهم « الأجانب المحاربون فى كورنثة » ، ولكنها لم تلبث أن تساهلت كثيرا فى نظرتها إليهم ، بل لقدأقدمت على استخدامهم فى كثير من التهافت ، حتى إذا وصلنا إلى أواسط القرن ، وهو الوقت الذى بدأت فيه مقدونيا تظهر فى أفق السياسة اليونانية ، وجدنا الاسم الذى يطلق على هـؤلاء المرتزقة هو « الجنود » وهـو وصف يدل على أنهم أصبحوا العماد الأول للقوات الأثينية المحاربة ، بل أصبحت أثينا تعتمد فى بعض الأحـيان على هذا النوع من الجنود فحسب ، كما يظـهر من كلام ديموستنيس فى ٣٤٩ ق . م . الذى يوبخ فيه أبناء أثينا «الذين يقبعون فى عقر دارهم منتظرين أن تصلهم الأخبار بأن الجنود المرتزقة التى تحـارب تحت قيادة فلان أو غيره قد كسبت نصرا لأثينا فى ميدان القتال » [٢]

أما الناحية السياسية فقد سيطرت عليها النزعة الانفصالية التى لم تمكن المدن اليونانية من تكتيل جهودها سواء فى ميدان الموارد الاقتصادية أو القوات الدفاعية تكتيلا يستطيعون معه الوقوف أمام الخطر المقدونى الزاحف . حقيقـة ظهرت بين المدن اليونانية من حين لآخر اتجـاهات نحو التكتل ، منهـا مثلا التوسع فى منح المواطنة أو حقوق المواطن بين المدن اليونانية . فوجد فى القرن الرابع من هذه المدن أو الدويلات من تقوم بينهـا المواطنة المتبادلة isopoliteia التى تخول لمواطن مدينة ما أن يتمتع بحقوق المواطن فى مدينة أخرى إذا وجدناه فيها ، وان كان هذا الحق يقف عند هذا الحد دون أن يكون للدولتين أو الدول المتعـاقدة مواطنة واحدة تجمع بينها . ومن أمثلة ذلك ماقام بين أثينا وسـاموس فى ٣٠٥ ق . م وبين ميلتوس وأولبيا وبين كيزيكوس وفيجيلا حول ٣٣٠ ق . م .

وقد يتخذ التوسع فى فكرة المواطنة شكلا آخر تحتفظ فيه المدن المتعاقدة بكيانها ، ولكن تقوم بينها جميعا مواطنه مشتركة sympoliteia تتعلق بها حقوق وواجبات تنزل ، فى سبيل إقامتها ، كل من هذه المدن عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها، وتسهم كل بنسبة معينة فى إدارة الشئون التى تنجم عن السلطة المشتركة . ومن أمثلة ذلك ما تم بين كورنثه وأرجوس فى ٣٩٢-٣٨٧ و بين أولنثوس ومدن خالكيديكى وما حدث فى الحلف البويوتى بعد ٣٨٩ وحلف أركاديا الذى ظهر فى ٣٧٠ وحلف ثساليا الذى تميز بأن أعضاءه كانوا يكونون مجموعات اقليمية هى فى حد ذاتها مجموعات من المدن[٣]. كذلك كان من اتجاهات التكتل بين المدن اليونانية ظهور الاحلاف فيما بينها ، أو ظهور زعامات أو سيادات يونانية تجمع عددا من المدن لفترة طويلة أو قصيرة ، مثل الحلف الأثينى والحلف الاسبرطى فى البلوبونيز وزعامة اسبرطه بعد انتصارها على أثينا فى ٤٠٤ وسيادة طيبة بعد انتصارها على اسبرطة فى ٣٧١ وسيادة ديونيسيوس الأول فى صقلية وجنوب إيطاليا

ولكن رغم كلّ ذلك فقد ظلت النزعة الا نفصالية التى ذكرتها باقية وقوية . وقد كان لهذا أثره حتى على الأحلاف والتكتلات التى شهدها القرن الرابع ، فهذه لم تمتدّ ، بعد قيامها، خارج الحدود الأقليمية الضيقه التى ابتدأت فيها، وكل ما أمكن أن تصل اليه فى هذا المجال هو أن يصبح الحلف البويوتى مثالا يحتذى فى الوقت الذى تزعمت فيه طيبة بلاد اليونان . ثم هى لم تعمر طويلا، بل تفككت فى مناسبة أو فى أخرى . وفى هذا المقام إذا كان حلف ثساليا قد استمر حتى نهاية تاريخ هذه البقعة كوحدة سياسية ، فان حلف خالكيديكى لم يلبث أن سقط أمام عدوان اسبرطة التى كانت تعمل دائما على هدم أى حلف — فيما عدا الحلف البلوبونيزى الكانت الذى تتزعمه — بينما انقسم حلف أركاديا ، ولما يمض على تكوينه

عشرة سنين إلى كتلتين منفصلتين متعاديتين. كما ظهر الشعور الانفصالى فى صور أخرى. فسلم انتالكداس مثلا، نص على أن تكون جميع المدن اليونانية حرة — فيما عدا لمنوس وامبروس وسكيروس (التى احتفظت أثينا بالسيطرة عليها) وقد نفذ هذا المبدأ بالفعل حين انحلت الجامعة البويوتية على أثر هذا الصلح إرضاء لاسبرطة، كما ظهر هذا التيار الانفصالى مرة أخرى فى ٣٥٧ — ٣٥٥ أثناء حرب الحلفاء التى تزعمتها بيزنتيوم ضد أثينا.

تحت هذه الظروف كان من الممكن لمقدونيا أن تقضى على استقلال المدن اليونانية الواحدة تلو الأخرى. وقد وجه فيليب، ملك مقدونيا فى ذلك الوقت، ضرباته إلى أسس نظام المدينة التى قد تصمد فى صراع يقوم مدنية وأخرى ولكنها لا يمكن أن تصمد فى صراع يقوم بين هذه المدن، بما هى عليه من تفرق، و بين قوة كبيرة. فهو يضغط عسكريا على مدينة فى الوقت الذى يهادن فيه مدينة أخرى، وهو فى انتقائه لضحاياه يتوخى المناطق التى تسيطر على الطرق البحرية التى تمر بها المراكب المحملة بالقمح إلى بلاد اليونان، وهكذا يسيطر على مصادر الخبز اليومى لهذه المدن، بل هو يدفع استغلال هذه الظروف الاقتصادية إلى أقصى حد، فيخاطب مصالح الطبقات التى تعتمد على التجارة الخارجية لتموين البلاد تارة عن طريق الذهب وتارة عن طريق الوعد بتأمين طرق الملاحة لهم، وبذلك يضم أفراد هذه الطبقات إلى جانبه ويتسرب بذلك إلى داخل المدن اليونانية ليفرض نفوذه من الداخل ممهدا بذلك لإخضاعها النهائى لسيطرته. وهكذا تقع أمامه أولنثوس وأمفيبوليس وميثونى وبلاتايا، وأخيرا تنهار القوة الباقية فى بلاد اليونان أمام قواته فى موقعة خايرونيا فى ٣٣٨ ق. م. ثم ينهار فى السنة التالية نظامها السياسى فى أساسه، وإن ظل محتفظا بشكله، بعد أن يجبرها على تكوين الحلف الهلينى تحت زعامته التى لم تختلف فى جوهرها عن أية سيطرة إمبراطورية.

ولكن انهيار المقومات الأساسية لنظام المدينة لم يكن كل ماأصاب الحضارة اليونانية عشية قيام العصر المتأغرق ، إذ أن الاسكندر الأكبر ، الذى ورث الخلف الهلينى عن والده وأصبح بذلك سيد بلاد اليونان لم يلبث أن دفع باليونان و بالحضارة اليونانية فى اتجاه جديد حين أقام امبراطورية له على أنقاض الإمبراطورية الفارسية. لقد بدأ الاسكندر هذا الاتجاه حين أخذ يعيش دوره الجديد كإمبراطور وفى هذا الدور لم يعد مجرّد زعيم « اختاره » اليونان رئيسا لحلفهم و إنما أصبح سيّدا يستمد سلطانه من الحق الالهى على طريقة الملوك والأباطرة الشرقيين . فحين أتى إلى مصر قام بزيارة واحة سيوة ، وهناك نصبه الكهنة المصريون ابنا للاله آمون و بذلك اكتملت القاعدة الروحية التى تقوم عليها سلطة كفرعون لمصر . وسواء كان ذلك عن اقتناع منه بهذه القاعدة الروحية أم كان مجرد دهاء سياسى دفعه إلى تمثيل هذا الدور أمام المصريين الذين تعودوا أن ينظروا إلى فرعون كسليل للالهة ، وسواء كان ذلك عن رغبة صادقة من جانب الكهنة المصريين فى تعميده كفرعون لمصر ومخلص لها من نير الحكم الفارسى ، أم كان دورا اضطروا أمام ظروف الفتح إلى القيام به ، فقد كان الحق الالهى هو الدعامة التى رأى الاسكندر أن يقوم عليها حكمه فى مصر ـ مخالفا بذلك كل التقاليد السياسية التى درج عليها اليونان عندما بلغت حضارتهم مبلغ النضوج .

ونفس الاتجاه نلمحه فى الرسالة التى أرسلها إلى دارا ، الامبراطور الفارسى ، بعد موقعة إسوس . فهو يستهل هذا الخطاب ذاكرا أنه اختير زعيما أو قائدا لليونان ولكنه لايلبث قرب نهاية الرسالة أن يصف نفسه بأنه « سيد آسيا » ثم يستمر فى مخاطبة دارا قائلا « لقد تغلبت على قوادك وولاتك فى المعركة ، والآن انتصرت عليك وأصبحت أمتلك أراضيك بفضل الآلهة . . . وهكذا يجب أن تراسلنى الآن على أنى ملك آسيا العظيم ، وحاذر من أن تكتب إلى كما

تكتب لندك ، ولكن اذكر دائما عندما تلتمس مطلبا منى ، أنى سيد كل ماتملكه » (٤) إن هذه اللهجة تعبر بشكل واضح ، كما عبر من قبل تنصيبه ابنا لآمون فى سيوة ، عن الفكر الجديدة التى بدأ الاسكندر ينظر بها إلى سلطته ، وهى فكرة لم يألفها اليونان فى حياتهـم السياسية . حقيقة لقد قامت بعض الزعامات التى ظهرت بين المدن اليونانية على أساس من القوة والتسلط ، كما كان الحال فى الحلف الاثينى الاول بعد المرحلة الأولى من قيامه ، وكما كان فى زعامة اسبرطة بعد ٤٠٤ أو طيبة بعد ٣٧١ ، ولكن فكرة التملك القائمة على حق الفتح من جانب وعلى الحق الإلهى من جانب آخر لم تكن من مقومات هذه الزعامات .

ولـكن الاسكندر لم يكتف بترديد هذا الأساس الجديد لسلطته ، وإنما نجده يمارسه حين يقيم فى عاصمة الامبراطورية الفارسى ، فيحيط نفسه بالغموض والقداسة التقليديين عند الملوك الشرقيين . حقيقة أسس الاسـكندر عددا من المدن اليونانية فى أماكن متفرقة من امبراطوريته ، ولـكن هذه المدن ، فى هذا الجو السياسى الجديد لا يمكننى أن أرى فيها أكثر من مراكز تجمع لليونان الذين صحبوا الاسكندر فى غزواته أو الذين نزحوا الى الشرق فى أعقـاب فتوحه ، يجدون فيها بعض مظاهر الحياة التى ألفوها والتى يمكنهم أن يأنسوا اليهـا ، وان كانت هذه الحياة نفسها قد فقدت مخبرها قبل أن يعبر الاسـكندر الى الشرق كما ذكرت . ولم يكن هذا الجو الجديد بالشىء الذى يستغرب له ، فالملـكيات والامبراطوريات الشرقية التى قامت واحدة بعد الأخرى فى نفس المكان الذى أصبحت تحتله الآن امبراطورية الاسكندر ، والتى حكم أباطرتها وملوكها نفس الشعوب التى أصبحت رعايا للامبراطورية الجديدة ، درجت من قديم على فكرة الحق الإلهى فى صورة أو فى أخرى ، فالملك حمورابى ، مثلا ، يصف نفسه فيقول : « ان الآلهـة أوحت إلىّ ، أنا حمورابى ، الذى يطيع الله ويخشـاه ،

أن أرعى شئون القوم وأن أجعل الحقّ يسود البلاد وأن أحطم الشرّ والشرّيرين حتى لا يؤذى قوى ضعيفا » . ونفس النغمة نسمعها فى النشيد الذى يعدّد انتصارات تحتمس الثالث ، وهو فى صورة خطاب من الإله آمون الى هذا الملك :

« انى أهبك القوة ، وأمكّن لك النصر على كلّ النجود ، وأعلى اسمك وأنشر الرهبة من سطوتك فى جميع البطاح ، وأجعل لصيحة الحرب التى تطلقها صدى يدوّى بين شعوب العالم ... انى أحمل أعداءك على أن يجثوا عند نعليك ، كما أمنحك الأرض بطولها وعرضها ... انىّ أرعاك وأحوطك برعايتى ... أى ولدى الذى أنجبته من صلبى ، تحتمس الذى له الخلود ... انى أنصّبك على عرش حورس للايين السنين ، حتى يكون لك الحكم الأبدى على الأحياء »[٥] .

٢ – موقع الاسكندرية فى العالم المتأغرق :

– انتقال الحضارة اليونانيه شرقا

– ميزات موقع مصر فى هذه المنطقه

– موقع الاسكندريه فى مصر بالنسبة لهذه المنطقه

وقد كان اتجاه الاسكندر نحو الشرق فى بناء امبراطوريته أمراً طبيعيا ، اذا أدخلنا فى اعتبارنا أن التوجيه الجغرافى لبلاد اليونان كان نحو الشرق . فبحر إيجه الذى يفصل بين شبه جزيرة آسيا الصغرى من جانب و بين شبه جزيرة البلقان من جانب آخر ينتثر فيه عدد كبير من الجزر التى تجعل من السهل الاتصال المستمرّ بين الشاطئين الأوربى والآسيوى ، والتعاريج الكثيرة التى تتميز بها سواحله تكوّن موانىء طبيعية من الطراز الأول تجعل التنقل البحرى بين هذه السواحل أمراً ميسوراً ، هذا الى هدوء هذا البحر الذى تحده اليابسة من ثلاث جهات فى الغرب والشمال والشرق . وقد أدى هذا إلى اتجاه اليونان شرقا منذ أن بدأ يكون لهم نشاط خارجى اقتصادى أو سياسى ، فالهجرات اليونانية كانت على أكثفها على السواحل الغربية لآسيا الصغرى كما

عرفت أعدادا لا بأس بها منهم الاستقرار فى مصر منذ عهد الأسرة السادسة والعشرين كذلك اتجهت بلاد اليونان فى تغطية حاجتها من الحبوب إلى شواطىء القسم الشرقى للبحر الأبيض أو المناطق المتاخمة لها ، سواء فى مصر أو فى سوريا أو فى المناطق المطلة على البحر الأسود . فاذا تركنا المجال الاقتصادى إلى المجال السياسى وجدنا أول احتكاك لبلاد اليونان مع القوات السياسية الكبيرة يتم فى هذه المنطقة أثناء الثورة الأيونية ثم أثناء الحروب الفارسية التى وضعت بلاد اليونان ، لأول مرة فى تاريخها ، موضع الاشتراك الفعلى فى تيارات السياسة الدولية .

هذا الاتجاه الجغرافى الشرقى الذى سيطر على تكوين أمبراطورية الاسكندر ، مقترنا بالانهيار السياسى لبلاد اليونان ولنظام المدينة الذى كانت تقوم عليه ، كانت نتيجته الطبيعية أن انتقل مركز الثقل السياسى إلى شرق البحر الأبيض ، وهو المكان المتوسط الذى يربط بين امبراطورية الاسكندر فى الشرق بمنطقة نفوذه فى بلاد اليونان . وقد تأكد هذا المركز الجديد للثقل السياسى بعد موت الاسكندر . فالصراع الذى سيقوم بين قواده حول اقتسام إمبراطوريته سيقوم فى هذه المنطقة ، والمعارك الرئيسية التى ستحسم هذا النزاع ستتم هناك ، فى غزة على الشاطىء السورى ، وفى مياه سلاميس بجزيرة قبرص وفى إسوس على الشاطىء الذى يتوسط سوريا وآسيا الصغرى حيث تختم المرحلة الأخيرة من هذا النزاع ، وفى هذه المنطقة ، وبعد أن ينتهى النزاع ستقوم الملكيات المتأغرقة التى يقيمها هؤلاء القواد على أنقاض إمبراطورية الاسكندر فى مصر وسوريا وآسيا الصغرى ومقدونيا .

وقد كان انتقال مركز النشاط السياسى إلى هذه المنطقة مقدمة لانتقال ما تبقى من الحضارة اليونانية إليها ، وبخاصة بعد أن انتقلت إلى هذه

المناطق فى موجات كبيرة العدد من اليونان ، سواء منهم الذين كانوا جنودا تحت إمرة الاسكندر أو الذين هاجروا فى أعقاب فتوحه ممن وجدوا فى هذه الممالك الجديدة مجالا حيويا يبدأون فيه حياة جديدة فيها من الفرص ما أصبحوا يفتقدونه فى بلادهم الأصلية ، وطبيعى أن ينتقل مع هؤلاء اليونان المهاجرين ما عرفوه من عادات وتقاليد وعبادات وثقافة وخبرات لكى يصبح كل ذلك أحد الأساسين (الغربى والشرقى) اللذين قامت عليهما الحضارة المتأغرقه ، وهى الحضارة اليونانية فى مهجرها أو موطنها الجديد .

ومن بين الملكيات التى قامت على أنقاض إمبراطورية الاسكندر، والتى أصبحت مجالا للحضارة المتأغرقة ،امتازت مصر بعدة أعتبارات أهلتها لأن تصبح المركز الأول لهذه الحضارة . فقد كانت لمصر الدعامات الاقتصادية والدفاعية والادارية التى تمكن من قيام حياة سياسية مستقرة تكون دعامة صالحة لتبلور الحضارة الجديدة . فمن الناحية الاقتصادية كان انتظام الفيضان وخصوبة الأرض عاملين قويين لدعم الموارد الزراعية بينما كان موقع مصر المتوسط بين القارات الثلاثة عاملا حاسما فى تمييزها بنشاط تجارى من الطراز الأول كطريق للتجارة بين أوربا وآسيا وأفريقيا .

ولم تكن ميزات مصر الدفاعية بأقل قوة من ميزاتها الاقتصادية ، فقد حبتها الطبيعة بسياج دفاعى منيع يكاد يحيط بها إحاطة كاملة فى وقت لم يعرف فيه العالم إلا الطرق البدائية للتنقلات العسكرية . ففى الشرق تقع مساحة واسعة من الصحراء الجرداء ينتهى طرفها الشرقى عند سلسلة الجبال التى يصل ارتفاعها إلى ١٨٠٠ مترا والتى تنحدر بشدة وبشكل مباشر إلى الساحل الصخرى المقفر للبحر الأحمر، وتتصل عند طرفها الشمالى الشرقى بصحراء سيناء التى تنتهى

حيث تبدأ الصحراء السورية من جانب وصحراء شبه الجزيرة العربية من الجانب الآخر . والحدود فى الغرب لاتختلف كثيرا عنها فى الشرق ، فالصحراء الليبية تمتد من الوادى الضيق حتى حدود مصر الغربية ، وهى فى إقفارها لاتقل عن الصحراء الشرقية إذا استثنينا عددا قليلا من الواحات التى تمتد قرب الحدود الغربية من خط عرض سيينى (أسوان) نحو الشمال الغربى حتى واحة سيوه . وحتى هذه السلسلة من الواحات لا تؤثر فى الوضع كثيراً إذ أن منابع المياه فى هذه الصحراء قد تبتعد عن بعضها بما يقارب ٢٩٠ كيلو مترا .

وإذا كانت الطبيعة قد هيأت لمصر هذا السياج الواقى من الشرق والغرب ، فإن الساحل الشمالى لم يكن بأقل من ذلك كثيرا فى قيمة الدفاعية ، فمنطقة الساحل المتدة بين مصبى النيل كانت فى ذلك الوقت امتدادا بحريا ضحلاً لا يصلح لإرساء السفن القادمة ، وهذا ينتهى عند الجنوب بامتداد آخر من المستنقعات التى تقف حاجزا فى وجه أية قوة تحاول دخول مصر من هذا الاتجاه ، أما فى القسم الغربى من الساحل حيث اختط الاسكندر مدينة الاسكندرية ، فتكتسح البحر فى أغلب شهور السنة رياح شمالية سريعة لا بد أن يحتاط لها أى مهاجم من الشمال ، وقد حمت هذه الرياح مصر بالفعل فى بعض المناسبات ، كما حدث فى ٣٠٦ ق . م . حين نجد ديمتريوس (ابن أنتيجونوس أحد خلفاء الاسكندر) الذى قضى على الأسطول المصرى فى معركة سلاميس (بقبرص) أثناء صراعه مع بطلميوس حول تقسيم الامبراطورية ، لا يستطيع أن يتابع نصره باحتلال مصر بسبب قوة الريح الساحلى الشمالى الذى جعل إنزال جنوده إلى الشاطئ أمرا مستحيلا . هذا إلى أن الدخول إلى الميناء الشرقية كان أمرا على جانب من الصعوبة نظرا لضيق مدخلها ولوجود بعض الصخور القريبة من سطح المياه ، بينما كانت المدنية تتمع فى جوانبها الأخرى بحدود على جانب لا بأس به من المناعة ، فمن

الغرب يحدها النطاق الصحراوى الذى يمتد حتى الحدود المصرية الغربية ، ومن الجنوب تحدها بحيرة مريوط أما من الشرق فكان اتصالها ببقية مصر عن طريق شريط رملى بين البحيرات كان أضيق بكثير فى العصور القديمة مما هو عليه الآن ، و بالتالى لم يكن الدفاع عنه أمرا عسيرا (١٦) .

وأخيرا فالحدود الجنوبية ، وإن لم تكن من القيمة الدفاعية بمثل ما كانت عليه الحدود الأخرى ، فانها لم تخل تماما مما يعرقل طريق المهاجم ، مثل الشلال الأول قرب سيينى ومثل صحراء النوبة التى تمتد نحو الداخل فى بعض المناطق حتى تكاد تلاصق مجرى النيل تماما .

ولم تكن الدعامة الاقتصادية الراسخة والحدود المنيعة هى كل ما هيأ لمصر فرص الاستقرار الذى أعدها لمركزها الممتاز فى العالم المتأغرق ، ففى الناحية الادارية نجد الظروف الطبيعية والجغرافية تمكن لأى حكومة قوية من أن تسيطر على الأمور فى داخل البلاد فى سهولة ويسر يضمنان هذا الاستقرار إلى درجة كبيرة . ففيما يتعلق بصيانة الأمن الداخلى نجد المنطقة المأهولة بالسكان لا تخرج عن الوادى الذى يمتد على جانبى النيل من طيبة جنوبا حتى ساحل البحر الأبيض شمالا ، ونحن إذا استثنينا منطقة الدلتا التى تشمل على جانب من الاتساع تمتد فوق مثلث رأسه عند منف وقاعدته هى الساحل البحرى الذى يحده مصب الفرع البلوزى شرقا ومصب الفرع الكانوبى غربا — وجدنا أن باقى الوادى من منف حتى حدود مصر الجنوبية لا يزيد عن منطقة ضيقه تكاد تلتصق بمجرى النيل فى جنوب طيبه ثم تتسع تدريجيا فى شمالها اتساعا لا يزيد عن ٥٠ كيلو مترا فى أعرض أجزائها بينما قد يضيق الوادى ليصل عرضه إلى أقل من ٢٠ كيلو مترا فى بعض الأحيان .

وواضح أن توزيع السكان فى مثل هذه المنطقة الضيقه المحصورة لا يتطلب من الحكومة القائمة توزيع قوات الأمن على نطاق واسع مما قد يوجد ثغرة أو ثغرات فى الاحتياطات اللازمة لإقرار الأمن الداخلى . وحتى فى منطقة الدلتا المتسعة نسبيا فهى كذلك منطقة محصورة تحدها الصحراء من الشرق والغرب وتحدها المستنقعات والبحر فى الشمال ومن الممكن بالتالى لأية حكومة جادة أن تسيطر عليها بحاميات فى الاسكندرية ومنف وبلوزيوم .

هذه المملكه المتأغرقه الجديدة ، التى وجدت فى المنطقة التى انتقل اليها مركز النشاط السياسى والحضارى فى العصر الذى ابتدأ بفتوح الاسكندر، والتى هيأت لها ميزاتها الطبيعية كل فرص الاستقرار الكفيل بتدعيمها كمركز للحضارة المتأغرقه ومعقد لجوانبها المتعددة ، كان على القائمين عليها أن يختاروا مكانا مناسبا يصلح كمقر لعاصمة ملكهم. ولكن البطالمة لم يختاروا طيبة أو منف، العاصمتين التقليديتين للفراعنة . إذ رغم أنهم تشبهوا بالفراعنة وساروا على نمطهم فى كل ما يتعلق بنظام الحكم ، فقد كانت العواصم الفرعونية لا تصلح للقيام بتبعات العهد الجديد ، فالقيمة الأساسية لمنف كعاصمة هى أنها تمكن الحكومة من السيطرة على « الأرضين » ، فى الشمال والجنوب ، فى وقت كان فيه الربط بين الوجهين أمراً فى مقدمة المهام السياسية ، أما قيمة طيبه كعاصمة ، فتستمدها من موقعها كمركز ثقل سياسى فى دولة تحرص على الاتجاه السياسى نحو الجنوب لابقاء الاماكن التى ينتشر فيها النفوذ القوى لكهنه آمون تحت المراقبة المباشرة أو للسيطرة على مناطق النوبة وشمال السودان أو لمد النفوذ الاقتصادى إلى إقليم بونت .

ولكن هذه الاعتبارات ، رغم أهميتها البالغة التى لا يمكن لحكومة جادة

أن تتجاهلها ، لم تكن الأعتبار الأول فى العصر الجديد . فإن الظروف التى سادت فى ذلك الوقت كانت تحتم على البطالمة أن يتجهوا أساساً نحو البحر الأبيض ، وبخاصة فى قسمه الشرقى ، سواء فى برنامجهم التوسعى أو فى علاقاتهم السياسية والحربية . فموت الاسكندر كان شارة الانطلاق لصراع قواده على اقتسام إمبرطوريته ، وقد تركز هذا الصراع فى القسم الشرق للبحر الأبيض على نحو ما أسلفت ، وقد استمرت الخصومة فترة طويلة امتدت منذ وفاة الاسكندر حتى ٣٠١ ق.م. وظهر فى خلالها من بين أقرباء الاسكندر و بعض قواده من يسعى إلى إبقاء الامبراطورية تحت حكم فيليب .كذلك كان من بينهم أنتيجونوس الذى كان يرى ، هو وابنه ، الابقاء على هذه الوحدة ولكن تحت حكم بيته هو ، وقد كان لابقاء على الإمبراطورية سواء تحت بيت فيليب أو بيت أنتيجونوس كفيلا بأن يقضى على أطماع بطلميوس حول الاستقرار فى مصر والاستقلال بها ، ولم تكن أطماع بقية القواد الذين يرون تقسيم الامبراطورية بأقل خطرا على آمال بطلميوس . وقد دفعته كل هذه الظروف إلى أن يكافح فى سبيل البلد التى يريد أن يتخذها موطناله ومقراً لملكه كفاحا استمر مدة ليست بالقصيرة وكان بطلميوس فى خلاله و بصفة تكاد تكون مستمرة مدافعا أو مهاجماً أو متحالفا أو متآمرا حتى استطاع أخيرا أن يعلن نفسه ملكا على مصر فى ٣٠٦ وأن يقضى على الخطر المحدق بها من جانب بيت أنتيجونوس فى إسوس بعد ذلك بخمس سنوات (٧) .

وطوال هذا الصراع كانت الاسكندرية هى الملاذ الذى يلجأ إليه بطلميوس بعد انتصاراته أو هزائمه أو حين استعداده لاستئناف شوط جديد من أشواط الصراع ، وقد أدت هذه الظروف بالضرورة إلى تشكيل نظرته واتجاهه تشكيلاً خاصاً فيما يتعلق بالموقع الاستراتيجى للعاصمة التى اختاروها لملكه والتى أصبح من

اللازم أن تكون مطلة على شرقى البحر الأبيض المتوسط الذى لم ينته فيه التناحر بين خلفاء الاسكندر على تقسيم ملكه الآ ليبدأ صراع جديد مديد حول مناطق النفوذ بين حكام الممالك المتأغرقة التى قامت على شواطئ هذا البحر. وسيظهر تاريخ البطالمة صدق هذا الاتجاه إظهارا تاما ، سواء فى فترات قوتهم أو فى أوقات ضعفهم ، فالبطالمة الأوائل سيتجهون إلى فرض حمايتهم على الجزر اليونانية الواقعه فى بحر إيجة و إلى التوسع على حساب سوريا و برقة وقبرص ، وكلها مناطق دخلت فى دائرة السيطرة البطلمية لفترات طويلة أو قصيرة . وحين بدأت قوة البطالمة فى الاضمحلال كان الخطر الذى يتهدد مصر يأتى من هذه المنطقة كذلك ، ففى ١٩٠ ق . م واجه بطلميوس الخامس تهديدا مزدوجا من أنتيوخوس الثالث الملك السلوقى وفيليب الخامس ملك مقدونيا ، اللذين اتفقا فيما بينهما على اقتسام أملاك مصر ، وسيتكرر الموقف فى عهد بطلميوس السادس مع اختلاف طفيف فى التفاصيل ، إذ حين يحاول الملك البطلمى استرداد الأملاك المصرية فى فلسطين يرد عليه أنتيوخوس الرابع بدخول مصر ومحاصرة الاسكندرية فى ١٧٠ — ١٦٨ ق . م . بل إن حكم البطالمه سيشهد ، عشية انتهائه ، صراعا داميا فى الاسكندرية بين أوكتافيان وبين كليوباترا التى أرادت أن تقف ، هى وأنطونيوس ، موقفا دفاعيا أخيرا حتى بعد أن تحدد مصير مصر نهائيا فى أكتيوم فى ٣١ ق . م . (٨)

كذلك كان موقع الاسكندرية ، فى توسطه واطلاله على المنطقة الشرقية للبحر الأبيض ، أنسب مركز للدعاية السياسية التى وجهها البطالمة منذ بدء حكمهم بدأب منقطع النظير نحو جميع أرجاء العالم المتأغرق ، ولن أتطرق فى هذا المجال إلى الوفود أو السفارات السياسية التى كان البطالمة يرسلونها بصفة مستمرة إلى جميع المناطق التى كانوا يريدون اقامة علاقات معها على مستوى أو على آخر ،

أو إلى السفارات الأجنبية التى كانت تصل إلى مصر وبخاصة فى أعياد البطوليمايا التى كانت فى الحقيقة معرضا لكل نواحى التفوق الحضارى فى مصر والتى أراد بها البطالمة مضارعة أعياد الباناثينايا فى بلاد اليونان فى عصرها الذهبى[9] لن أتعرض لشىء من هذا ولكنى سآخذ كمثال لتنوع ألوان الدعاية السياسية البطلمية ولاستخدام الاسكندرية كمركز لهذه الدعاية ما قام به البطالمة فى جانبين من جوانب نشاطهم السياسى فحسب .

الاتجاه الأول هو عبادة سرابيس التى أقاموها فى مصر ، أو على الأقل دفعوا بها الى المركز الأول ، منذ بداية حكمهم . لقد قيل فى هذا المجال إن هذه العبادة التى أعطت الإله المصرى مظهرا يونانيا كانت تهدف أساسا إلى التقريب بين المصريين وبين المهاجرين اليونان الذين استوطنوا مصر ، وذلك بإحياء عبادة إله مصرى بعد أن يعطوه صورة يونانية . ولكن يبدو ، كما يرى المؤرخ ه . ا . بل[10] ، وهو رأى على جانب كبير من الصواب ، أن هذا لم يكن الغرض الأساسى الذى هدف إليه البطالمة من نشر عقيدة سرابيس . فإن هذه العبادة لم تنتشر كثيرا بين المصريين أو اليونان خارج ممفيس والاسكندرية ، وهما المركزان الرئيسيان لهذه العقيدة فى مصر ، بل لقد وصلت هذه الصفة المحلية من التحديد ومن الاقتصار أساسا على الاسكندرية إلى درجة أصبحت معها أى ذكر لهذه العبادة فى خطاب خاص لا نعرف مكانه ، تؤخذ عادة على أنها اشارة إلى أن الكاتب إما كان سكندريا أو كان يكتب من الاسكندرية . ولكن الشواهد إذا كانت لا تؤيد انتشار هذه العبادة داخل مصر ولا تدعم ، بالتالى ، فكرة الربط بين المصريين واليونان المستوطنين كهدف أساسى لها ، فإنها تشير إلى انتشار هذه العبادة خارج مصر . فقد كان سرابيس هو عميد آلهة الامبراطورية البطلمية ، كما كان إضافة لإله مصرى إلى قائمة الآلهة المتأغرقة ، نجح فيها البطالمة أيما نجاح ،

وقد ساعدت على انتشار هذه العبادة ظروف معينة كانت قد بدأت تظهر بشكل واضح فى ذلك الوقت وكان من الطبيعى أن يدركها البطالة ويجعلوا منها إحدى نقط الانطلاق لدعايتهم السياسية التى كان أصلح مكان لتوجيهها هو الاسكندرية بموقعها المتوسط ذى الاتصال السهل بكافة أرجاء العالم المتأغرق . ومؤدى هذه الظروف أن أعراض القلق الروحى التى سادت القرن الأخير قبل ظهور المسيحية ، كانت قد بدأت تظهر بشكل واضح فى القرن الثالث ق.م.، فان انهيار نظام المدينة الذى درج عليه اليونان بشكل ماكان يتصل به من قيم اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية وروحية ، أدى إلى انهيارا لمثل العليا التى أقامها اليونان حول هذا النوع من الحياة على نحو ما أشرت فى مكان سابق، ثم كان قيام الحكومات الاستبدادية العسكرية الكبيرة فى العصر المتأغرق على أسس تختلف عن تلك التى ألفها اليونان مما ساعد على تقويض البقية الباقية من هذه القيم والمثل العليا . هذه الفترة من القلق وعدم الاستقرار هى التى شهدت ظهور الفلاسفة المتشككين الذين وضعوا أية قيم اجتماعية أو سياسية موضع الشك والارتياب ، والأبيقوريين الذين دعوا صراحة إلى نبذ كلّ هذه القيم المقلقلة والعكوف على الحصول على السعادة الفردية فحسب . وقد كان طبيعيا أن يصحب هذا الحياة القلقة تشوّق شديد إلى دين جديد يعيد للناس شيئا من الاطمئنان الذى افتقدوه بأن يمدهم بحياة اخرى راضية مستقرة ، يعوضون فيها مايجدونه فى حياتهم اليومية من قلق وشقاء . وقد انتشرت ، كنتيجة لهذا الشعور الجديد، وتلبية لهذه الحاجة ، بعض العبادات ذات الطقوس الغامضه فى بلاد اليونان كديانه ديميتير فى إليوسيس وديانة ديونيسوس زاجريوس ، غير أن الناس فى هذا العصر بدءوا يتطلعون إلى الشرق بحثا عن هذا الخلاص الدينى — وفى هذا الجو الجديد انتشرت عبادة سرابيس الذى شُبه بالاله المصرى أوزيريس ومعه إيزيس زوجة هذا الإله الاخير وابنها حورس.

وقد انتشرت هذه العبادة فى أرجاء حوض البحر الأبيض حتى وصلت فى آخر الأمر إلى بريطانيا فى عهد الرومان. وقد بلغ من قوة هذه العبادة وانتشارها أن الوثنية حين خاضت آخر معاركها ضد المسيحية فى القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد، إنما خاضتها تحت لواء هذا الإله المصرى وأمثاله من الآلهة الشرقية.

الجانب الآخر الذى سأتناوله فى مجال الدعاية السياسية البطلمية يتعلق بالنشاط الثقافى الذى قام به البطالمة والذى كانت الاسكندرية مركزا له. فقد حرص البطالمة منذ بداية حكمهم على أن تكون الاسكندرية بمكتبتها وأكاديميتها مركز الاشعاع الثقافى فى العالم المتأغرق، ليكون لهم من ذلك قاعدة أدبية يدعمون بها نفوذهم السياسى فى هذه المنطقة. وفى سبيل ذلك اعتمد بطلميوس الثانى على ديمتريوس الفاليرى، السياسى الأثينى الذى رأى فى العاصمة البطلمية الفتية الغنية بحيويتها الدافقة وإمكانياتها الكبيرة خير مجال لفكرة راودته قبل ذلك مرات واتخذت حين خرجت إلى نطاق الواقع شكل أكبر جامعة فى العصور القديمة وأول مكتبة حكومية عامة عرفها العالم. وقد أدت هذه المكتبة إلى جانب تحقيقها للغرض الثقافى الذى نيط بها غرضا آخر هو الدعاية السياسية القوية لعاصمة البطالمة. فقد توافد إليها علماء وأدباء ومفكرون من كافة أنحاء العالم المتأغرق، من أمثال كاليماخوس الشاعر الذى أتى من برقه وهيروفيلوس الجراح والعالم فى التشريح وإرسستراتوس العالم فى وظائف الأعضاء اللذين أتيا من آسيا الصغرى وهبارخوس الفلكى الذي أتى من نيقيه وغير هؤلاء عشرات وعشرات ـ فقد وصل عدد هؤلاء العلماء فى فترة أزدهار النشاط الثقافى بالاسكندريه إلى نحو مائة ـ وكلهم، فيما عدا استثناءات قليلة، أتى من بلاد أخرى ليستقر أو ليقوم بعمله العلمى فى عاصمة مصر. كما يدل على نجاح

البطالمة فى ناحية الدعاية السياسية عن طريق النشاط الثقافى كذلك ، السمعة العلمية العاليه التى اشتهرت بها الاسكندرية ، وقد بلغ من قوة هذه السمعة ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم العملية أن ذكرلنا مؤرخ مثل أميانوس ماركلينوس ، مشيراً إلى هذه الفكرة ، أن خير تزكية كان فى إمكان أى طبيب أن يحصل عليها هى أن يكون قد أتم دراسته فى جامعة الاسكندرية .

ولعل هذا الاتجاه من جانب البطالمة نحو الدعاية السياسية عن طريق تركيز الأضواء على عاصمتهم كمركز للثقافه العالميه ، هو الذى دفع البطالمه إلى سلوك كل طريق ممكنه لتزويد مكتبه الاسكندريه بالنسخ الأصليه من الرسائل التى وجدت فى عصرهم ، فالى جانب شراء الكتب لجأ بعض ملوكهم فى سبيل الحصول على هذه الكتب إلى طرق تبعد قليلا أو كثيراً عن الطريق السويه . من ذلك مثلا أن ثالث حكام البيت البطلمى أرسل إلى أثينا يطالب ، على سبيل الإعارة ، المخطوطات الأصلية لمسرحيات إيسخلوس ويوريبيديس وسوفوكليس حتى ينسخهم أدباء الاسكندرية بعد أن وضع فى أثينا مبلغا من المال قدره سته تالنتات كضمان لاعادتهم . فلما انتهت مهمة النسخ آثر أن يفقد الضمان ويحتفظ بالنسخ الأصلية مرسلا إلى أثينا نسخاً من التى نقلها نساخ الاسكندرية . ومن ذلك أيضا أن المائتى ألف مجلد التى أضافتها كليوباتره إلى المكتبة حصلت عليها من ماركوس أنطونيوس الذى أهداها لفاتنته بعد أن نهبها من مكتبة برغامه أثناء حروبه فى آسيا الصغرى .

ومما لا شك فيه أن البطالمة كانوا يهدفون إلى نفس الغرض الدعائى السياسى حين عهدوا بأمانة المكتبة إلى سلسلة من الأمناء كانوا أبعد ما يكون عن طبقة الموظفين الذين يؤدون عملا روتينيا آليا ، وإنما كانوا بحق مجموعة من العلماء برز كل منهم فى

ميدانه كأروع ما يكون التبريز ، فكان أولهم الأديب زينودوتس أول من نشر ملحمتي الألياذة والأوذيسه على أساس علمي من النقد والتحليل ، وأبولونيوس شاعر الملاحم وكاليماخوس الشاعر الغنائي وإراتوشنيس الجغرافي الذي قدر محيط الكرة الأرضيه تقديراً يثير الاعجاب (١١) .

ولكن إلى جانب الاعتبارين الدفاعي والسياسي كان هناك اعتبار ثالث حدا بالبطالمة إلى اختيار الاسكندرية كعاصمة للحكم الجديد . فالاسكندرية التي جعلها المهندس دينوكراتيس ميناء ذات قسمين بتوصيله جزيرة فاروس بشاطىء القرية المصرية القديمة راقودة ، أصبحت الميناء المصرية الأولى في المياه العميقة . فميناء بلوزيوم (الفرما) ، على ما يذكره لنا سترابون ، كانت تقع على فرع النيل البلوزي (الشرقي) على بعد عشرين ستادا من ساحل البحر ، بينما كانت الميناء النهرية نقراطيس تقع على الفرع الكانوبي (الغربي) بعيدا جدا عن البحر ومو غلة في داخل الدلتا ، أما كانوب التي كانت تعتبر المنفذ البحري لميناء نقراطيس ، فنحن لا ندري إذا كانت قد قامت فيها أية استعدادات أو معدات بحرية هامّة ، ولعلها كانت لا تزيد عن مكان محمي عند مصب النهر . وعلى كل حال فقد فاقت ميناء الاسكندرية هذه الموانىء بشوط كبير . حقيقة إن بلوزيوم قد احتفظت بقيمتها كمفتاح لمصر من الشرق ، تدخل عن طريقة كل منتجات سوريا ، كما تحدثنا بردية زينون بأن جماركها كانت على جانب كبير من النشاط في القرن الثالث ق . م . ولكن نقراطيس فقدت قيمتها تدريجيا كميناء . ولكن نشاط بلوزيوم لم يكن شيئا إلى جانب نشاط الاسكندرية التي بدأت ميناؤها تجتذب إليها أنظار الشرق والغرب بينما هيأت لها ميناؤها النهرية ، التي كانت متصلة بالنيل عن طريق ترعة شديا ، أن تكون على اتصال مباشر بطرق القوافل الموصلة إلى أعماق القارّة الإفريقية . وهكذا كانت

الاسكندرية هى المركز الأساسى الذى تستقبل عن طريقه مصر كل ما تحتاجه من الخارج ، وفيها كانت تتركز ثم توزع نحو الشمال أو أو الشرق أو الجنوب غالبية واردات الجهات المطلة على بحر إيجة وواردات إفريقيا وكثيرا من واردات الشرق التى كانت تأتى عن طريق الخليج العربى وشبه جزيرة العرب . (١٢)

ولنلق الآن نظرة سريعة على حركة الواردات والصادرات لنقدر، على أساس صحيح ، قيمة الدور الذى كان منوطا بالاسكندرية والذى جذب إليها أنظار البطالمة ، كمرفق اقتصادي من الطراز الأول يصلح لأن يكون قاعدة ومقرا لادارة ملكهم الجديد . لقد كانت الأخشاب من أهم الواردات ، فأخشاب الأشجار المحلية مثل التحليل والإثل واللبخ والجميز لا تصلح صلاحية كاملة لأعمال المعمار وبناء السفن . وقد كانت مصر فى حاجة متزايدة إلى قدر كبير من الأخشاب فى هذه المرحلة التى اتجهت فيها سياسيا وحربيا نحو البحر الأبيض على نحو ما أسلفت ، وكان لا بد لها بالتالى من أسطول يحمى سواحلها . وهكذا كان لا بد من استيراد كميات كبيرة من الأخشاب ، مثل خشب شجر الأرز الذى كان يأتى من الشاطىء السورى والسرو الذى كان يأتى من ميليتوس والصنوبر الذى كان يأتى من شمال البلقان والذى أراد فيلادلفوس أن يؤقلمه فى مصر وأنواع أخرى من خشب الزينة التى كانت تأتى من الأقاليم المدارية فى الجنوب . حقيقة كانت بلوزيوم هى الميناء التى يأتى عن طريقها خشب الأرز ، أما الباقى فقد كان يأتى من مناطق بحر إيجة أو من إفريقية عن طريق الاسكندرية (١٣) .

كذلك كان القطران يمثل جانبا هاما من واردات مصر فى ذلك الوقت ، فهى مادة لا يمكن الاستغناء عنها فى صناعة السفن التى كانت تتكون منها قوة البطالمة البحرية فى ذلك الوقت ، كما كان اقتناؤها أمرا حيويا بالنسبة لصانعى الفخار فى دهان الأوعية التى كان البطالمه يصدرون فيها الزيت — وقد كانت

تجارته من أقوى أركان نظامهم الاحتكارى . والقطران كان يأتى من غابات مقدونيا ومن هضاب آسيا الصغرى . وقد انعكست أهمية هذه التجارة التى كانت تهم البطالمة بوجه خاص، بسبب تعلقها باحتكارهم الاقتصادى كما ذكرت ، فى أهمية المستوى الذى كانت عليه علاقاتهم الخارجية مع ملوك مقدونيا ومع أمراء ر ثم ملوك برغامة فى آسيا الصغرى . وقد وصل من ارتباط هذه التجارة بسياسية البطالمة فى هذا المجال أن كانت تذبذبات ثمن القطران بجزيرة ديلوس - وهى سوق التبادل الدولى فى ذلك الوقت — تدل على ما يعترى العلاقة السياسية بين مصر و برغامة ومقدونيا من صعود وهبوط [١٤] .

كذلك كانت مصر مفتقرة إلى المعادن . حقيقة كانت بها مناجم للذهب فى النوبة وفى شبه جزيرة سيناء، وحقيقة إن البطالمة ربما لم يصلوا من مستوى الترف إلى ما كان عليه الفراعنة من ترف من النوع الذى تدل عليه مخلفات بعض ملوكهم إذا كان لنا أن نتخذها عنوانا لترف الفراعنة ، ولكن مع ذلك فقد كان البطالمة يحتاجون إلى مقادير كبيرة من الذهب وكانت المناطق التى يستوردونه منها هى أساسا اسبانيا والهند . ونفس الشيء يقال عن الفضة، فرغم أن الأدوات والمصنوعات الفضية كانت من الكماليات الشائعة المرغوبة عند الطبقة المتوسطة والمثرية فى ذلك الوقت ،لم تكن مصر تمتلك من موارد الفضة شيئا ذا قيمة، و انما كانت هذه تأتى من المناطق المطلة على الشواطىء الشمالية للبحر الأبيض المتوسط : قليل منها من مناجم اللوريون فى أتكا وأغلبها من اسبانيا ومن قادس بالذات . وما ينطبق على الفضه ينطبق على الحديد الذى لم يكن يعدن فى مصر و إنما كان يأتى من جزر بحر إيجه ومن منطقتى الهلسبونت وأرمينيا ، وعلى النحاس الذى كانت تستخرج منه كميات ضئيلة فى منطقه الفيوم بينما كان الجزء الأساسى يأتى من قبرص التى كانت جزءا من الامبراطوريه البطلميه لوقت طويل [١٥]

ولم تكن هذه كل واردات مصر في عهد البطالمة ، فقد كانت تستورد الرخام الذي تفتقر اليه من الجزر اليونانية ، وكانت ، رغم توفر صناعة المنسوجات بها ، تستورد الأصواف من ميليتوس والمنسوجات الكمالية من صور والأقمشة المذهبة من برغامة والشفافة من كوس وأمرجوس والحرائر من فينيقيا والمنسوجات السميكة من قيليقيا والأبسطة من المدن الأيولية على الساحل الغربي لآسيا الصغرى . هذا إلى جانب مجموعة كبيرة متنوعة من مواد الاطعمة التي كانت تستوردها لغرض الاستهلاك اليومي ، فقد كان السكندريون يعرفون نحو ستة أنواع من العسل الذي يأتي من مناطق بحرايجة والجبن الذي يأتي من جزيرة خيوس والياميش والرمان والتين وأنواع مختلفة من الخمور كانت محببة إلى ثراتهم الذين كانوا يريدون المحافظة على طريقة الحياة الإغريقية التقليدية ، فكانوا ، رغم وجود صناعة الخمور في مصر ، يقبلون على الخمور الواردة من رودس وخيوس وكنيدوس (١٦)

وأخيرا فقد كانت هناك مستوردات مصر من الحيوانات ، ونذكر على سبيل المثال الجمال التي كانت قد بدأت منذ بدايه العهد البطلمي تكوّن عنصرا هاما من عناصر الحياة اليوميه في مصر سواء كأداة للنقل أو لاستخدامه في أغراض الزراعه . وإذا كانت مصر قد بدأت في تربيه الجمال محليًا بشكل ظاهر في عهد فيلادلفوس فان الخيل ، التي عرفتها مصر منذ غزو الهكوس ، كانت تستورد بصفه تكاد تكون دائمه في عهد البطالمه وكان أغلبها يذهب لتغطيه حاجة الجيش في سلاح الفرسان الذي كان جديدا بالنسبه لمصر والذي كان يلعب دوراها مافي كافه الجيوش التي تسير على النظام المقدوني والتي كانت أحد دعائم الممالك المتأغرقة . (١٧)

وإزاء هذه الواردات كانت مصر تصدر قدراً كبيراً من منتجاتها مثل القمح والبردي وأنواع معينة من المنسوجات والمصنوعات الزجاجية ومجموعة أخرى من المنتجات التي كانت تعتمد على خامات تستوردها مصر جزئيا أو

كلياً من الخارج ، مثل العطور التى كانت خاماتها تأتى من بلاد العرب والصومال وسوريا وآسيا الصغرى ، والحلى والمجوهرات التى كانت تصنع من أحجار نفيسة أو شبه نفيسه تأتى من الصحارى العربية ومن جزر البحر الأحمر ، ومثل الأدوات المصنوعة من العاج ومن ريش النعام التى كانت القوافل تأتى بها عن طريق النيل أو الطرق الصحراوية من الصومال أو من أعالى النيل (١٨) .

ولنأخذ تجارة القمح والبردى كمثال لتجارة الصادرات والدور الذى لعبته كأساس اقتصادى لسياسة البطالمه والذى كان يتبلور أساساً حول ميناء الاسكندريه . لقد كانت تجارة القمح تلعب فى عهد البطالمه دوراً أساسياً يوازى أو يفوق الدور الذى يلعبه القطن فى يومنا هذا . وقد كان ملوك البطالمة يعتمدون اعتماداً كبيراً على تجارة القمح فى تدعيم نفوذهم السياسى فى البحر الأبيض المتوسط ، حقيقة إنه من غير الثابت ومن غير المحتمل أن ملوك البطالمة احتكروا لأنفسهم هذه التجارة ، ولكن من المقطوع به أنهم كانوا يستولون على جزء كبير من محصول البلاد من القمح وبهذا الجزء كانوا يستعينون على تشكيل وتدعيم صلاتهم السياسية مع المناطق المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط . ولم يكن هذا بالشىء الجديد الذى ابتدعه البطالمه ، فان الخطيب الاثينى ديموسثنيس ويُظهر انا فى إحدى خطبه كيف كان التجار الذين يحصلون على القمح من مصر يستطيعون التلاعب بأسعار القمح فى أسواق البلاد اليونانية بمنعه عن إحداها أو تصديره إلى الأخرى فى عهد كليومينيس الذى كان الاسكندر قد أقامه منظما للشئون المالية فى مصر بعد فتحها . وستكون سياسة البطالمة فى مد نفوذهم بطريقة أو بأخرى معتمدة هى الأخرى على سياسة القمح ، إذ أن البطالمة رغم أنهم لم يكونوا بأى حال من الأحوال المحتكرين الوحيدين لهذه التجارة فى حوض البحر المتوسط بشكل يسمح لهم بالتحكم المطلق فى هذه المنطقة عن طريقة إجاعة سكانها — إذ كانت

هنـاك جهات أخرى تنتج القمح مثل مناطق البحر الأسود وصقليـة وسوريا وبرقه وقرطاجه ــ إلا أن البطالمة كانوا دون شك أكبر مصدرى القمح فى مصر إن لم يكن فى العالم المتأغرق كله ، واستطاعوا عن طريق هذه التجارة أن يقوموا بدور سياسى ظاهر فى شرق البحر الأبيض فنجد بطلميوس سوتر ينقذ رودس بتموينها بالقمح أثناء حصارها فى ٣٠٥ق.م. بينما كان بطليموس ايبفانيس يعمل على توثيق سلطتـه بروما عند طريق تصـدير القمح إليها وهكذا كانت الاسكندرية فى تلك الفترة تعتبر تقريبا الميناء التى تصدر أكبر مقـادير من القمح فى تلك المنطقة [١٩] .

أما ورق البردى فقد كانت مصر هى الدولة الوحيدة المصدرة له ،وكانت صادراتها منه بكميات دافرة جعلت منها سيدة السوق بلا منـازع ، يدل على ذلك أنه حين فرض عليه بطلميوس فيـلا دلفوس احتكارا ملكيا جزئيا إرتفعت أثمـانه سوق ديلوس التى كانت مركز تجارة التبادل فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط . ولم تكن قيمة تجارة البردى من الناحية السياسية قاصرة على تدعيم هذه الناحية بتحكم مصر الاقتصادى فى هـذه التجارة بل لقد أدت كذلك إلى تحكم مصـر بطريق غير مباشر فى الناحية الثقافية فى شرق البحر الأبيض المتوسط. فقد أصبحت مصر الموطن الأول لصناعة الـكتب وأدى هذا الى تركيز الحركة الثقافيـة فيها وكان عاملا هاما من عوامل اجتذاب المفكرين والعلماء وكافة رجال القلم إليها وقد بلغ هؤلاء شأوا كبيرا فى ميادين تخصصهم على نحو أسلفت حقيقة .إن هذا التحكم لم يكن تامًا ، فان برغامة مثلا حاولت أن تتخلص من هذه السيادة الثقافية التى فرضها البطالمة على العـالم الهلينى بإ نتاجها نـوعًا من الجلود الصالحة للكتابة، ولكن رغم ذلك فقـد ظلت مكتبة الاسكندرية هى المسيطرة الأولى على كل مايتعلق بانتاج الكتب حتى من ناحية الشكل، وهو أمر لا يمكن تجاهله عند الكلام على الانتاج الثقافى الذى اتخذه البطالمة كقاعدة أدبية لمد نفوذهم السياسى . [٢٠]

هذه إذن هي الصادرات والواردات التي أصبحت الاسكندرية مركزاً لها . وقد كان موقع الاسكندرية بلا شك هو خير موقع يقوم عليه هذا المركز الذي كانت تتفرع عنه طرق التجارة إلى فينقيا وفلسطين وسوريا وآسيا الصغرى وتراقيا وجميع جزر بحر إيجة وإلى أثينا وكورنثه وصقلية وإيطاليا والمستعمرات الاغريقية على شواطىء غالة واسبانيا وإلى قرطاجة وقيريني (برقة) ، وأخيراً إلى الصومال وبلاد العرب والشرق الأقصى [21] .

ولم تكن الاسكندرية مجرد معقد أو ملتقى لهذه الطرق التجارية بحيث يمكن أن نقول إنه كان من الممكن أن تصبح الميناء الأولى في مصر دون أن تكون بالضرورة عاصمة البلاد ؛ ولكنها كانت كذلك خير مكان يستطيع منه البطالمة أن يدخلوا هذه الطرق في دائرة نفوذهم وأن يبقوها تحت سيطرتهم السياسية — وهي سياسة اتبعها البطالمة بالفعل وحرصوا عليها أشد الحرص ، تدل على ذلك تفاصيل توسعهم في حوض البحر الأبيض وهو المكان الذي كان قد أصبح منذ فترة ليست بالقليلة قبل قيام ملكهم ، مسرحا للمنافسات التجارية العنيفة . ويكفي لاثبات هذا الاتجاه السياسي الاقتصادي أن نلقي نظرة سريعة على الأماكن التي دخلت في قلب الامبراطورية البطلمية . فقد كانت هذه تضم في القرن الثالث قبرص وقيريني الغنية بغلالها وجوف سوريا وفينيقيا وفلسطين وليقيا ذات الغابات الواسعة وكاريا ذات التجارة النشطة وحيث تزدهر زراعة الكروم وتربية النحل ، وأجزاء من أيونيا وبخاصة مدن ميليتوس وساموس وإفسوس ومجموعة من جزر بحر إيجه وجزيرة لسبوس الكبيرة الغنية وأجزاء من جزيرة كريت وثيرا وبعض مناطق في شبه جزيرة البلوبونيز والخرسونيز وجزء من تراقية [22] . وكلها ، كما هو ظاهر ، أماكن إما

تطل على الطرق التجارية فى البحر الأبيض أو تبدأ منها هـذه الطرق أو ذات إنتاج خاص له قيمته فى إنماء السياسة الاقتصادية البطلمية .

وقد عبر روستوفتزف بطريقة حسابية رياضية تميل إلى الجفاف وإلى شيء بسيط من المبالغة فى التقدير ، ولـكن مع ذلك فى كثير من الدقة والصواب ، عن هذا الاتجاه الذى تداخلت فيه السياسة مع الاقتصاد إلى حـد كبير ، والذى لا بد أنه قاد البطالمة إلى أن يتخذوا من ميناء مصر الأولى عاصمـة لملكهم ومقرا يواجهون منه سياستهم الاقتصادية التوسعية حين قال فى مجال الحديث عن ملامح الامبراطورية المصرية فى عهد البطالمة[٣٣] «لقد كانت الفكرة التى توجه سياستهم هى أن يجعلوا من مصر دولة من الغنى والثروة بحيث تحتفظ باستقلالها وتظل فى مأمن من أية محاولة خارجية لاخضاعها . ولضمان ذلك كان من الضرورى أن تظل مصر سيدة للبحر ومتحكمة فى الطرق البحرية التى توصل اليها . وقد كانت هذه مهمة شاقة ومعقدة ، ففى أيام الامـبراطوريات المصرية القديمة والوسطى والحديثة (فى عهد الفراعنة) كان امتلاك سوريه كافيا لتحقيق هذا الغرض . ولـكن الموقف تغير منذ بداية الألف الأولى قبل الميلاد ، إذ أن التقدم الحضارى الذى ظهر فى آسيا الصغرى والنمو المطرد للقـوات البحرية فى بلاد اليونان قاد مصر إلى أن تمد منطقة نفوذها السياسى إلى جميع مناطق البحـر الأبيض المتوسـط ، لا لتغزو آسيـا الصغرى أو بلاد اليونان وإنما ليكون فى مقدورها مراقبة أية دول بحرية منافسة، وإحباط أية محاولة لعزل مصر عن الطرق البحرية المؤدية إلى شواطئها سواء فى الشمال أو فى الشرق . ولـكن السيطرة على هذه الطرق لا يمـكن تحقيقها إلا بامتلاك أسطول قوى ، ومثل هذا الاسطول لا يمـكن أن يتم بناؤه إذا اعتمدت مصر على مواردها الطبيعيـة من

المواد الأولية فحسب ، فالخشب والمعادن اللازمة لذلك لا بد إذن أن تأتى من الخارج ، ولكى تضمن مصر الحصول على كميات وافرة منها لا بد لها أن تحتل بعض المناطق الغنية بالغابات أو المناجم . وقد كان هذا هو السبب فى أن تحتفظ مصر دائما بشبه جزيرة سيناء (الغنية بمعادنها) وأن تمد سيطرتها إلى سوريا وقبرص وأن تحاول احتلال بعض مقاطعات آسيا الصغرى وبخاصة ليقيا (الغنية بغاباتها) . كذلك تعتمد قوة مصر (وهى لازمة للقيام بذلك) على انتظام تجارتها الخارجية إذ أن قيام أسطول وجيش قويين يحتاج إلى مبالغ وافرة من المال ، والحصول على الكميات الكافية من الذهب والفضة لسك هذه النقود ، لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التجارة الخارجية ، وهذه لا تتسنى ممارستها على نطاق واسع إلا بالسيطرة على الطرق التجارية ».

كذلك مما يصور الاتجاه الجدى لبناء سياسة البطالمة الخارجية على أساس اقتصادى ـ الأمر الذى كان لا بد أن يؤثر على انتقائهم لعاصمة ملكهم فى مصر بحيث تخدم هذه السياسة ، هو العلاقة الودية التى حرصوا على إنمائها مع بعض جزر البحر الأبيض التى كانت لها أهمية خاصة كمحاط على الطرق التجارية البحرية وسآخذ مثالا على ذلك جزيرتى رودس وديلوس .

أما الجزيرة الأولى ـ وكانت تكون مع مدن ليندوس وياليسوس وكاميروس الدولة الرودسية ـ فقد كان القائمون على الحكم فيها أقلية من التجار الذين كانت تهمهم حرية الملاحة فى البحر الأبيض وتأمين طرقها ، وكانت أهميتها بالنسبة لمصر هى موقع مينائها كمحط تجارى للسلع المتبادلة بين مصر من جانب وآسيا الصغرى وبلاد اليونان من جانب آخر، مثل العطور التى كانت تصنعها مصر والتوابل التى كانت الاسكندرية هى سوقها الكبرى ، هذا إلى جانب الخمور التى كانت

تستوردها مصر من رودس والحبوب التي كانت تصدرها اليها . وستكون نتيجة الأهمية الاتجارية لرودس بالنسبة للاقتصاد المصرى أن يحرص البطالمة على إقامة علاقات سياسية طيّبة مع هذه الجزيرة طوال القرن الثالث ق. م. وستظهر العلاقة الطيّبة في أكثر من صورة . فمن الناحية الشكلية نجد أن لقب سوتر (المنقذ) الذي اتخذه بطلميوس الأول أضفى عليه أول ما أُضفى من قِبَل جزيرة رودس وجزر الكيكلاديس ، بينما نجد أن إحدى الجزر الصغيرة في الميناء الكبيرة بالاسكندرية ستسمى أنتيرودس نسبة إلى الدولة الصديقة . ولن يقتصر الأمر على ذلك ، بل سنجد هذه العلاقة الطيبة تنعكس بشكل موضوعي في العلاقات السياسية بين البلدين ، فردوس اتخذت منذ بداية العصر المتأغرق موقفا معاديا من خصوم البطالمة ومنافسيهم وبخاصة السلوقيين ، الذين كان في إمكانهم دائما أن يهددوا ممتلكات رودس على الساحل الأسيوى ، وستكون رودس إحدى الدول التي تحرض روما على محاربة أنتيوخوس الثالث ، عدو بطلميوس الخامس ، في بداية القرن الثاني ق . م . (٢٤) .

ونفس الشيء يقال عن ديلوس ، إحدى جزر الكيلاديس ، فقد كانت هي الأخرى محطا متوسطا ممتازا للقوافل التجارية الآتية من الشرق والغرب ومن الشواطىء الشمالية وأغوار إفريقية . وكما حرص البطالمه على انماء العلاقات الودية مع رودس فقد اتبعوا نفس السياسه مع ديلوس ، وفي هذا المجال تشير كثير من النقوش إلى وجود جمعيه من الوكلاء والسماسرة السكندريين في هذه الجزيرة ، كما تشير إلى قيام علاقه وديه مع البطالمه (٢٥) .

وهكذا نجد أن الاسكندرية كانت خير مكان يصلح لتقوم به عاصمه البطالمه ، فهي في المقام الأول خير مكان يوجه منه البطالمه سياستهم الدفاعية في عصر كانت

صفته الأولى هى الصراع المستمر بين القائمين على الدول المتأغرقة التى تبلورت فى القسم الشرقى للبحر الأبيض على أنقاض إمبراطورية الاسكندر ، ومن جهة أخرى كانت خير مركز لانطلاق الدعاية السياسية البطلمية التى كانوا يهدفون من ورائها إلى توسيع دائرة نفوذهم فى وقت أصبح فيه التوجيه السياسى يشير أساساً إلى هذه المنطقة من البحر الأبيض ، ومن جهة ثالثة ، فان السيطرة على الطرق التجارية لتدعيم السياسه الاقتصادية البطلمية أمام أية منافسة فى هذه المنطقة كانت تستوجب أن تكون الاسكندرية ، ميناء مصر الأولى ، هى فى نفس الوقت عاصمتهم ومقر حكومتهم .

٣ — وضع الاسكندرية فى مصر فى العصر المتأغرق :

— الاسكندرية كعاصمه لمصر

— الاسكندرية كمدينة يونانية فى مصر

سأتحدث الآن عن الإطار السياسى الذى يحدد الوضع السياسى والدستورى لمدينة الاسكندرية فى مصر فى العصر المتأغرق . وفى هذا المجال لابد أن ننظر إلى هذه المدينة من جانبين . فقد كانت من جهة عاصمة لمملكة البطالمة ، ومن جهة أخرى مدينة يونانية من النوع الذى انتشر فى الشرق الأدنى فى أعقاب فتوح الاسكندر مثل كاسندريه التى قامت حيث كانت تقوم قديما مدينة بوتيدايه فى شبه جزيرة خالكيديكى ، وليسيماخيه التى أسسها ليسيماخوس ، أحد خلفاء الاسكندر ، فى شبه جزيرة الخرسونيسوس حين كان ملكا على تراقيه ، ومثل انتيجونيه ثم أنطاكية اللتين أسسهما أنتيجونوس ثم سليوقوس بعد ذلك [٢٦] .

ولنبدأ بالجانب الأول . لقد كانت الاسكندرية مقراً لحكومة أهلتها كل الظروف لكى تكون حكومة استبدادية مركزية ، وكان لهذا أ كثر من سبب . فمصر دولة تميل بطبيعة تكوينها الجغرافى نحو النظام المركزى بشكل ظاهر ، ولم يكن هذا أمراً جديداً بل كان أمراً طبيعاً بالنسبة لها ، امتدت معرفتها به إلى بداية تاريخها ، واستمدت جذوره من الظروف الجغرافية التى أحاطت بها . فالحدود المحكمة سواء فى الشرق أو الغرب حيث صحراء العرب وصحراء ليبيا أو فى الشمال حيث المستنقعات فى شمال الدلتا وحيث الساحل الخالى من الموانئ الطبيعية السهلة سواء إلى شرق الدلتا أو إلى غربها ، أو فى الجنوب حيث صحراء النوبة الملاصقة لمجرى النيل وحيث سلسلة الجنادل والشلالات التى تبدأ جنوبى سيينى - هذه الحدود المحكمة تجعل التوجيه الطبيعى لمصر نحو الوحدة والتماسك الداخلى . وقد ساعد على هذه الوحدة مجرى النيل الذى لا تعترض الملاحة فيه من الشلال حتى المصب أية عقبات طبيعية ، والذى يربط ربطاً سهلا تاماً بين أطراف القطر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب والذى يجمع بانتظام فيضانه جميع سكان البلاد على ضفتيه أو بين أفرع دلتاه . إن هذه الظروف تختلف قطعاً عن ظروف بلاد مثل بلاد اليونان التى تخترقها الجبال فى كل اتجاه بشكل يتعذر معه الاتصال الداخلى بين مناطقها إلا عن طريق ممرات أو أنهار أغلبها لا يصلح للانتقال إلا فى أضيق الحدود ، مما جعلها تدخل التاريخ فى هيئة دويلات منفصلة مستقلة عن بعضها ومتطاحنة فى سياستها وتقاليدها وأحوال معيشتها . أو مثل شبه الجزيرة العربية التى قامت فيها الامتدادات الصحراوية المقفرة بما قامت به الجبال المانعة فى بلاد اليونان فدخلت التاريخ هى الأخرى فى شكل قبائل متفرقة متناحرة تحتفظ بنزعها الانفصالى مهما كان النظام السياسى الذى يجمعها من الناحية الشكلية .

ولكن على العكس من ذلك كانت مصر ، فالإطار المحكم الذى وجدت بداخله والذى تكوّنه حدودها الطبيعية ، والشريان الذى ظل من البداية يجمع بين سكانها ويصل بين أجزائها من شماليها إلى جنوبها كان من الطبيعى أن يدفعها دفعاً نحو نظام سياسى مركزى فى فترة مبكرة من تاريخها . وقد حدث ، فمصر لم تكد تستهل تاريخها المعروف حتى كانت مناطقها المختلفة قد تم توحيدها على يد أول ملوك عهد الأسرات . وسارت منذ ذلك الوقت على نظام إدارى مركزى لم يتخلخل فى فترات الانحلال السياسى المحدودة إلاّ ريثما يعود من جديد قويا كما كان . بل حتى فى الظروف السياسية المختلفة التى مرت بها البلاد فى القرن الرابع ق. م. ظلّ النظام الإدارى المركزى حافظاً لتماسكه سواء تحت حكم الفرس أو تحت حكم الفراعنة الذين ثاروا على الحكم الفارسى وقبضوا على ناصية الأمور لفترات طويلة أو قصيرة . فالملك تاخوس مثلا ، أحد هؤلاء الملوك الثائرين ، استطاع فى فترة استرداده للحكم من الفرس أن يحصّل عدداً من الضرائب منها ضريبة الرأس وضريبة على المساكن وثالثة على مبيعات القمح إلى جانب ضريبة دخل مقدارها العشر فرضها على التجار وأصحاب الحرف . واستمرار الإدارة المركزية بهذا الشكل المنظم يدل دون نزاع على محافظة الإدارة المركزية على كيانها العام أمام موجات التقلب السياسى فى تلك الفترة . وحتى بعد أن استعاد الفرس سلطانهم على مصر على يد أرتاكسركسيس ظلّت الإدارة المالية محافظة على تماسكها رغم التخريب الشديد الذى تعرّضت له أثناء الفتح . وقد ظلّت الإدارة المالية على ما هى عليه من تماسك حتى تسلّمها الاسكندر بعد دخوله مصر دون أن يغير منها شيئاً فيما عدا مشرف يونانى على الشئون المالية يدفع إليه حكّام المقاطعات ما كانوا يجمعونه من دخل[٢٧] .

وإذا كانت الظروف الجغرافية قد أعدت مصر ، التى أصبحت الاسكندرية عاصمة لها ، لكى تكون دولة تميل فى حكمها إلى الصفة المركزية الاستبدادية

فقد كان للناحية الادارية نفس الاتجاه . فمصر فى عهد الفراعنة كانت تحكم على أساس أن الفرعون هو مصدر جميع السلطات ، وأن له كافة الحقوق على شعب مصر وأرضها ، إذ هو أصلا ، كآله أو سليل للآلهة ، الذى منح رعاياه كل ما يتمتعون به فى حياتهم ، كما بعث فى الأرض كل ما فيها من خصب ونماء ، وقد سقت فى مكان سابق أمثلة على هذا الحق . وقد نظر بطليموس منذ بداية حكمه على أن فرعون مصرى له كل ما للفراعنة من حقوق . و بنى نظريته فى ذلك على أساس أن حكم الفراعنه لم ينقطع خلال أية فترة . فالاسكندر ، حين نصبه الكهنة المصريون أبنا للاله آمون فى معبد هذا الآله بواحة سيوه ، أصبح بذلك فرعونا مصريا ، واكتسب بصفته الآلهية كل حقوق الفرعون ، و بطليموس حين أصبح ملكا على مصر إنما كان خليفة للاسكندر ، و بالتالى فرعونا على مصر .

وقد لجأ بطليموس إلى أكثر من طريقة لإقامة حقه على هذه القاعدة ، ولتدعيم وصفه الدستورى والادارى فى مصر على هذا الأساس . فهو من جهة يؤرخ لعهده ، لا من ٣٠٦ ق . م . وهى السنة التى أعلن نفسه فيها ملكا على مصر بعد فترة الصراع حول تقسيم إمبراطورية الاسكندر بين قواده ، وانما منذ وفاة الاسكندر فى ٣٢٣ ق . م . مباشرة رغم أنه من الناحية الدستورية الرسمية لم يكن سوى وال من طرف البيت الإمبراطورى المقدونى فى الفترة التى سبقت مناداته بنفسه ملكا على مصر . والسبب فى ذلك واضح ، فهو لا يريد أن يوجد أية فجوة زمنية بين حكم الاسكندر كفرعون لمصر ، و بين حكمه هو كمالك لها ، حتى لا ينفذ منها أى مطالب يدعى أحقية العرش دونه أو ينازعه سلطانه كفرعون . وسيدعم بطلميوس هذا الحق بحركة مسرحية من الطراز الأول ، فحين يموت الاسكندر يجتمع قواده فى بابل و يقررون نقل جثمانه إلى مقدونيا حيث يدفن فى ايجيا ، ولكن بطلميوس

يذهب إلى سورية لمقابلة جثمان الإمبراطور ويغرى المشرف على نقله بالانحراف إلى مصر حيث يستقر الجثمان فى الاسكندرية إما من البداية، كما يذكر لنا ديودروس أو بعد ذهابه أولا إلى ممفيس كما يذكر لنا بوزانياس [٢٨] . وقد كان أحد أهداف بطلميوس من وراء ذلك هو تدعيم مركزه من الناحية المادية كوريث للاسكندر الذى كان بدوره وريثا للفراعنة .

كذلك سنجد البطالمة يعملون تدريجيا ، ولكن دون توقف ، على أكتساب صفة الألوهية حتى تكون لديهم القاعدة الروحية التى كانت تقوم عليها السلطة المطلقة للفراعنة ؛ وهنا أيضا سيتخذ البطالمة شخصية الاسكندر كنقطة ابتداء حقيقة إن عبادة الاسكندر لن تصبح عبادة رسمية للدولة كلها فى عهد بطلميوس الأول ، ولكن هذا الملك سيسعى جاهدا لكى يجعل منها عبادة محلية فى مدينة الاسكندرية على أساس أن الأسكندر هو مؤسس هذه المدينة، وستكون هذه سابقة يعتمد عليها بطلميوس الأول فى إقامة عبادة محلية له هو فى مدينة بطلميوسه التى أسسها فى الوجه القبلى. هذا و سنجد أن بطلميوس، رغم أنه لم يرفع عبادته من صفتها هذه المحلية ليجعل منها عبادة رسمية للدولة إلا أنه اعتمد على الاتجاه السائد فى ذلك العصر نحو تمجيد الأبطال و الارتفاع بهم إلى درجات شبيهة بالألوهية أو قريبة منها ، فاكتسب لنفسه صفة « المنقذ » (سوتر) من الرودسيين بعد أن ساعدهم أثناء حصار ديمتريوس لهم ، بينما نجد اتحاد جزر الكيكلاديس، التى كانت جزيرة ديلوس مركزا لها ، تعلن أنها كرمت بطلميوس بمنحه « صفات شرفية شبيهة بصفات الآلهة » . [٢٩]

وسيخطو بطلميوس الثانى ، فيلادلفوس ، خطوات واسعة فى نفس الاتجاه ، وهنا يحدثنا نص مصرى أن أرسينوى الثانية ، زوج

هذا الملك وأخته ، عند ما ماتت (فى سنة ٢٧٠ ق.م.) أصبحت فى معية الإله رع ، وبالتالى الهة للمصريين ثم أُلهت بالنسبة لليونان بعد ذلك بقليل . وفى هذا المجال سنجد فيلادلفوس يجعل من المصادر الثابتة للانفاق على عبادتها ضريبة السدس (apomoira) التى كانت تذهب إلى الكهنة قبل ذلك ، ولا يلبث بعد ذلك أن ينادى بنفسه إلها هو الآخر ، وهكذا تقوم عبادة الإلهين الشقيقين theoi adelphoi . ولكن هذه العبادة رغم أنها أصبحت عبادة رسمية عامة ، كانت لا تزال تنقص تأليه سوتر وزوجته حتى تُدمغ بطابع الأسرة البطلمية ، وهكذا يتم تأليه الملك الراحل وزوجته وتقام للاحتفال بهما أعياد البطولميايا الرسمية . ومنذ ذلك الوقت أصبح تأليه البطالمة فى أثناء حياتهم وإلحاق الصفة الرسمية بعبادتهم أمراً مفروغا منه . وسيظل هذا التقليد قائما حتى نهاية الأسرة البطلمية حين تعلن كليوباترا السابعة أنها ابنة الإله رع وأنها الإلهة حاتحور لعامة الشعب بينما هى لدى طبقة المصريين الذين تشيعوا بالثقافة الاغريقية الإلهة أفروديق إيزيس اليونانية المصرية (٣٠)

كذلك اتجه البطالمه فى تنظيمهم الاقتصادى نحو فكرة السلطة المركزية المستبدة . فبطلميوس اتخذ لنفسه نهجاً اقتصاديا يقوم على ملكية الأرض واحتكار مواردها، بحيث تصبح الأرض جميعا ملكا للملك ونتاجها خاضعاً لتصرفه. حقيقة كانت هناك إقطاعات كبيرة أقطعها البطالمة موظفيهم المقربين اليهم ، مثل الأراضى التى أقطعها بطلميوس فيلادلفوس لوزير ماليته أپولونيوس ولكن إزاء ذلك كان الملك يطلب إلى المنتفعين بهذه الإقطاعات خدمات للحكومة مثل استصلاح مساحات معينة من أراضى الصحراء أو غيرها ـ هذا إلى أنها كانت قبل كل شىء وفوق كل شىء منحة من الملك يمنحها من يشاء ويمنعها عمن يشاء من رعاياه . ونحس نفس السيطرة الملكية فى أراضى المعابد التى كان الملك

الإله يقفها على الآلهة . هذه الأراضى المقدسة كان يديرها موظفون من قبل الملك باتفاق مع الكاهن الأعظم وتحت إشراف مراقبى المعابد ، وهؤلاء كانوا فى الواقع مجرد ممثلين لسلطة الملك . كذلك كانت هناك الإقطاعات الصغيرة التى كان الملك يعطى حق الانتفاع بها للمهاجرين اليونان الذين يريدون الاستيطان بمصر ، نظير قيامهم بالخدمة العسكرية فى صفوف قواته المسلحة ، ولكن هذه كانت كذلك من الوجهة الرسمية ملكا للملك يتصرف فيها كما يشاء وحين يموت المنتفع ، تعود الأرض رسمياً للملك ليُقطعها أى شخص آخر يقع عليه اختياره ، وأن كان يُعطى أبناء المنتفع القديم لهم من الناحية العملية أولوية الانتفاع اذا كان من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية .

كذلك كانت أغلب المحاصيل حكرا للملك ، ينزلها إلى السوق بالطريقه التى يريدها وبالثمن الذى يفرضه وبالشروط التى يمليها . وأكبر مثل على ذلك تجارة الزيوت التى كانت جزءاً أساسياً من الاحتكار الاقتصادى الملكى . بل حتى فى حالة المحاصيل أو المنتجات التى لم تدخل من الناحية الرسمية تحت نظام الاحتكار ، كان الملك ينزل إلى السوق كتاجر كبير ، وعادة ما يكون أكبر التجار الذين يتجرون فيها . كما كان له حق فرض الشروط والضرائب التى تتراءى له على أى سلع من هذا النوع الآخر .

وأخيراً فالناحية الدفاعية هى الأخرى وجهت حكومة مصر نحو النظام المركزى المستبد فالظروف التى قامت فيها الدولة البطلمية ، والتى شهدت صراع قواد الإسكندر وخلفائه حول تقسيم امبراطوريته كانت ظروفا شديدة قفزت بالاعتبارات العسكرية الدفاعية والهجومية إلى المقدمة ، وقد كانت مثل هذه الظروف لا تسمح إلا بنظام يكون القائم فيه على الدولة قابضا على زمام الأمور بها بشكل يمكّن له من تسخيرها لخدمة هذه الاعتبارات

العسكرية إذا اضطر إلى ذلك ، وهذا بالضرورة نظام لا يتأتى إلا فى ظل حكم مركزى مطلق .

وقد كانت الاسكندرية لظروفها التى أسلفت الاشارة إليها هى أنسب الأمكنة فى مصر لكى تكون مقراً لهذه الحكومة التى فرضت عليها الظروف اتجاها استبداديا مركزيا مطلقا ، وبالتالى فقد كان من غير الممكن أن تكون لها السمات التى اتسمت بها المدن اليونانية التى عرفت السيطرة المقدونية فى عهد فيليب والاسكندر والتى كانت أسسها الاقتصادية والسياسية والدفاعية قد انهارت أمام الفكرة الجديدة الزاحفة التى جسمتها القوات الكبيرة ممثلة فى البدايه فى دولة مقدونيا ثم بعد ذلك فى امبراطورية الاسكندر وفى الملكيات الشرقية المتأغرقة التى قامت على أنقاض هذه الامبراطورية .

لقد بقيت هذه المدن محافظة على المظهر التقليدى لنظام المدينة الحرة ، ولكنها فقدت مضمونه . فالنظام القبلى وجد ، ولكنه أصبح مجرد تقليد أو يكاد ، ولم تعد له الصفة الجوهرية التى كانت تتجلى فى فترة ازدهار نظام المدينة فى توزيع مناصب القيادة العسكرية فى المدينة بين القبائل مثلا ، والملعب وجد ولكنه لم يعد حجر الزاوية فى تكوين المواطنين فى فترة التدريب العسكرى ephebeia التى كانت أحد مقومات حق المواطنة — بعد أن أصبحت الجنود المرتزقة هى عماد الجيوش فى العهد المتأغرق ، والأرض المحيطة بالمدينة chora كانت هى الأخرى موجودة حول المدن اليونانية الجديدة فى كثير من الأحوال ، ولكن غرضها الأساسى ، وهو أن تكون إحدى الدعامات الأساسية لنظام المدينة ، لم يعد أمراً طبيعياً فى ظل نظام الملكيات الكبيرة التى تعتمد على موارد أوفر بكثير من الموارد التى عرفتها المدن اليونانية فى عصر دولة المدينة ، والذى تحول فيه الدور الاقتصادى للمدينة اليونانية من دور انتاجى إلى دور توزيعى محض بعد

أن انتقلت الطاقه الانتاجيه أساسا إلى الريف ، وهكذا تعرّض هذا الجانب الجوهرى من جوانب نظام المدينه إلى مجرد شكل يظهر أو يختص حسبما يتراءى للحكومه المركزيه . وأخيرا وليس آخراً فقد كانت هناك مسألة المجالس التشريعيه، وهى ركن الأساس فى نظام المدينة اليونانيه . والأدلة متوفرة على وجود هذه المجالس فى كثير من هذه المدن . ولكن رغم وجودها المظاهر فقد كانت السلطة الأساسية ،كما أسلفت ، مركزة دائما فى يد القوة الكبيرة المسيطرة على أمثال هذه المدن . بدأ ذلك منذ أن أصبح فيليب الثانى المقدونى زعيما إجباريا للحلف الهلينى المكون من المدن اليونانية غداة انتصاره عليها فى موقعه خيرونية سنه ٣٣٨ ق. م. واستمرت بعد ذلك فى عهد الاسكندر الذى ورث زعامة الحلف الهلينى عن أبيه ولكنه رغم إحتفاظه بهذه الصفه كان فى حقيقة أمره يحكم المدن اليونانية حكما مركزيا أصبح القاعدة التى سار عليها خلفاؤه فى العصر المتأغرق وهكذا لا يمكن أن نتصور مثلا أن تمتد سلطة المجالس التشريعية إلى مناقشة مور تتعلق بأمور الأمن الداخلى أو بالدفاع عن البلاد أو باعلان حرب أو عقد سلام أو تشكيل اتجاه سياسى خارجى . وانما ستقتصر سلطة مثل هذه المجالس على أمور داخلية لا يمكن أن تخرج كثيرا عن نطاق الاحتياجات اليومية للسكان ، أو تنظيم سياستهم الاجتماعية بشكل أو بآخر ، أو ممارسة بعض جوانب نشاطهم الترويحى أو الترفيهى ما دام ذلك لا يتعارض أساسا مع اتجاهات الحكومة المركزية . ومن هذه الزاوية يجب أن ننظر الى الملامح اليونانية التى حافظت عليها هذه المدن كعناصر للاستهلاك المحلى فحسب ، يستطيعون عن طريقها أن يقيموا نظاما إداريا محليا بحتا لا يختلف كثيراً عن نظام المجالس البلدية الذى نعرفه الآن ولكنه لا يمكن أن يتعدى ذلك إلى أى نشاط جوهرى ترى الحكومة المركزيه من صالحها أن تظل مسيطرة عليه .

وفى ظل هذه الفكرة كذلك أرى أن ننظر إلى وضع الاسكندرية كمدينة يونانية . ولكن إذا كان وجود بعض العناصر المميزة لنظام المدينة هنا أمر ثابت كما هو الحال فى التقسيم القَبَلى للسكندريين وفى وجود أرض محيطة بها وتابعة لها وفى وجود الملعب وغيره من المظاهر الاجتماعية للمدن اليونانية[٣١] ، فان الجانب الأساسى لهذا النظام ، وهو المجالس التشريعية ، لا يزال يحيط به قدر ليس بالقليل من الغموض ، وفى السطور التالية سأحاول أن أناقش هذه المجالس من ناحية قيمتها الدستورية فى ظل الحكم المركزى المطلق الذى أسلفت الاشارة اليه . وسأتناول فى المقام الأول المجلس الشعبى أو مجلس العامة ، ثم انتقل منه إلى مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ .

اللفظان اللذان يطلقان عادة على مجلس العامة هما ديموس demos (ومعناها الحرفى الشعب) أو الإكليزيا ekklesia . أما عن كلمة ديموس فنحن لا نصادفها بالمرة فى النصوص التى تتعرض لتاريخ الاسكندرية سواء بالاشارة أو التفصيل والمناسبة الوحيدة التى ورد فيها هذا اللفظ هى نقش موجود بالمتحف اليونانى الرومانى بالاسكندرية يشير الى قرارات اتخذها الديموس ومجلس الشورى . وقد قيل فيما يتعلق بهذا النص أنه لا ينتسب إلى الاسكندرية وأنه ربما يشير الى مجالس رودس ، وإن كان جوجيه قد حاول بقدر كبير من النجاح أن يثبت أن اللهجة الدورية التى تميز لغة الرودسيين لا أثر لها فى النقش ، وأنه لا يوجد به ما ينقض نسبته الى الاسكندرية ، ورغم أنى أرى شخصيا ، اعتمادا على ملامح النقش ومقاييسه ، أنه ينتسب الى الاسكندرية ، إلا أنى سأترك هذا جانبا مادمنا لا نملك من وسائل تحقيقه من الأدلة المادية المقارنة ما يقوم مقام الافتراضات الحالية[٣٢] . أما كلمة إكليزيا فأنها ترد فى بعض هذه النصوص ولكن دون أن

تعطى المعنى التقليدى الذى يشير الى التنظـيم الخاص للمجالس الشعبية كما نعرفها فى العصر اليونانى . وعلى هذا فلا يمكننا أن نعتمد على هذه النصوص فى مناقشة الفكرة التى نحن بصددها .

على أن كلمة أخرى تقترب بعض الشيء من معنى المجالس الشعبية بدأت تتردد فى النصوص المتعلقة بالشطر الأول من العصر المتأغرق بوجه عام ، تظهر فى تلك التى تشير إلى مدينة الاسكندرية ـ هذه الكلمة هى : المقدونيون . وقد كان طبيعيا أن تظهر هذه المجالس فى هذا الوقت بالذات ، إذ كانت الصفات العسكرية المقدونية لا تزال مسيطرة على حكام الممالك المتأغرقة . فحكام هذه الممالك كانوا من القواد المقدونيين ، ونظام الجيش المقدونى وتقاليده كانت لا تزال سائدة فى ممالك هؤلاء الحكام وفى جيوشهم فى بداية العصر المتأغرق . وهذه المجالس التى يشير اليها لفظ hoi Makedones أو مرادفاته كان يمثل تقليدا عرفه نظام الحكم المقدونى منذ بدء ظهور مقدونيا ، ثم انتقل مع قواد الاسكندر إلى الممالك المتأغرقة التى أصبحوا ملوكا عليها . وكان هذا اللفظ يطلق على القوات المسلحة المقدونية مجتمعة فى هيئة مجلس ، وكانت هذه القوات ، بهذا الوضع ، هى التى تمنح السلطة الرسمية للحاكم . وهكذا كان لا بد من انعقاد مجلس المقدونيين هذا عند اعتلاء الملوك المقدونيين للعرش ، وفى حالة ما إذا كان الملك قاصرا كان هذا المجلس هو الذى يختار الوصاة ، كما كان ينعقد فى هيئة محكمة فى حالات الخيانة العظمى .

هذه المجالس انعقدت فى بعض المناسبات عندما كان الاسكندر فى آسيا . وقد زادت سلطتها فى عهد خلفاء الاسكندر بشكل واضح . ومن المرجح أن بطلميوس الأول لجأ الى مجلس من هذا النوع عندما أراد أن ينقل ولاية عهده من بطلميوس كراونوس ابنه

من زوجته يوريديكى الى بطلميوس ابنه من زوجته برينيكى . ويروى لنا المؤرخ بوليبيوس فيما يتعلق بانعقاد هذا المجلس عند ارتقاء بطلميوس الخامس (ابيفانيس) العرش أن الوزير يوسبيوس هو وأجاثوكليس أحد رجال البلاط المقربين من بطلميوس الرابع قرأوا فى الصاله الكبرى بالقصر الملكى أمام رجال القصر وضباط المشاه والفرسان وصية الملك الراحل الذى يجعلهم فيها أوصياء على ابنه القاصر. ثم يذكر لنا كيف أن أجاثوكليس هذا حاول بعد ذلك أن يقدم الملك القاصر أمام « المقدونيين » [٣٢] .

كان هذا هو المجلس الذى يقرب نظامه إلى حد ما من الفكرة العامة للمجلس الشعبى والذى عرفته الاسكندرية فى الشطر الأول من العصر البطلمى . وهو مجلس كما رأينا له بعض السلطات السياسية ، ولكنه لا يمثل إلا الجنود وضباطهم ، بينما كانت المجالس الشعبية التقليدية التى عرفها العصر اليونانى تضم جميع المواطنين . ثم إن مجلس المقدونيين هذا يبدو أنه كان لا يجتمع إلا لأمر خطير طارىء يحتاج إلى حل حاسم ، بينما كانت المجالس الشعبية التقليدية تعالج جميع مايعن للمدن من مشاكل داخلية وخارجية .

على أن هذا النوع من المجالس كان لا يمكن أن يستمر فترة طويلة فى الاسكندرية أو فى غيرها من مدن العالم المتأغرق ، فبعد جيل أو جيلين فقد المقدونيون فى مصر كل صلة بالجو المقدونى الذى كان فيه مجلس المقدونيين يمثل نوعا من التماسك أو التجاوب بين الصفه المدنية والصفة العسكرية. بل لقد ابتعدت جيوش الممالك المتأغرقة شيئا فشيئا عن التقاليد المقدونية بعد أن بدأت تضم بين جنودها أعدادا كبيرة من غير المقدونيين من سكان شواطىء البحر الأبيض ومنهم ، فى حالة مصر ، كثير من المصريين الذين فتحت أمامهم فرص الترقية حتى وصلوا الى صفوف الحرس الملكى

وهكذا أخذت الإشارة إلى هذا المجلس تقلّ تدريجيا فى الـكتابات التى عاصرت أو تناولت تلك الفترة . حتى إذا انتهى عهد إيفانيس لم يعد من الممكن العثور على الألفاظ التى كانت تستخدم للدلالة عليه [٣٣] . وإنما أخذت تحل محلها فى القرنين الثانى والأول ق.م. لفظة جديدة هى: السكندريون Alexandreis فى المناسبات التى تظهر فيها الحاجة إلى نوع من التصرف السياسى ، والتى لا يكون فيها الملك أو كبار موظفيه ، لسبب أو لآخر ، هم القائمون بهذا التصرف أو الموجهون له . والأمثلة على ذلك كثيرة ، ففى ١٦٩ ق . م . حين هدد أنتيوخوس الرابع مصر ، وسقط بطلميوس فيلوميتور بين يدى العدو ، نجد السكندريين يضعون زمام الأمور فى يد أخيه الأصغر الذى سيشارك أخاه فى الملك تارة على عرش مصر وتارة فى حكم برقة حتى ١٤٥ ق . م . وحين يموت فيلومیتور فى تلك السنة نجد وفداً من هؤلاء السكندريين يقوم بتسليم هذا الأخ الأصغر شئون الحكم فى مصر تحت اسم يوار جيتيس الثانى . وعندما يموت هذا الملك فى ١١٦ ق .م. تاركا ولدين ووصيه يعهد فيها الى أرملته كليو باتره الثالثة باختيار أحدهما كملك لمصر ، نجد السكندريين يجبرونها على اختيار أكبرهما ، سوتير الثانى ، للعرش بينما يترك للابن الاصغر أمر الحكم فى قبرص ، وفى ١٠٨ سنجد هذه الملكة التى كانت تحكم مع ابنها ، تقوم بطرده بمعاونة هؤلاء السكندريين أنفسهم الذين أجبروها منذ ثمانى سنوات على اختياره للعرش ، ثم لا نلبث أن نجد وفدا منهم يستدعيه ليعود للحكم مع ابنته برينيكى الثالثة ؛ كذلك يبدو محتملا أن السكندريين هم الذين قاموا فى ٥٧ ق . م . بطرد بطلميوس أوليتيس وأعطوا التاج لابنته كليوباترة الرابعة ، كما أخذوا يبحثون لها عن زوج من بين الأمراء السوريين ، ولكى يدعموا موقفهم هذا ضد أوليتيس أرسلوا إلى روما وفدا مكونا من مائة عضو تحت رئاسة العالم السكندرى ديون الذى نجح أوليتيس فى اغتياله [٣٤] ، وهناك ، غير هذه ، أمثلة كثيرة يظهر فيها

السكندريون سواء باسمهم اليونانى الذى أسلفت ذكره أو بمرادفه اللاتينى Alexndrini الذى عرفهم به الرومان أو بمرادفات أخرى يونانية أو لاتينية أصبحت تطلق عليهم وتفيد معنى الشعب أو العامة مثل plethos و ochlos و multitudo و populus (٣٥).

ولكن من هم هؤلاء السكندريون ؟ وهل كان لهم التنظيم الذى عرفت به المجالس التشريعية فى العصر الذهبى لنظام المدينة ؟ إن الجالية اليونانية السكندرية كان لها تنظيم مدنى politlnmo على جانب كبير من الدقة ، فقد كانت مقسمة إلى قبائل تنقسم بدورها إلى أحياء ثم إلى عشائر على نظام المدن اليونانية القديم . كذلك يبدو من تنظيمها أنها كانت لا تتسع لكل من أراد الالتحاق بها وإنما كانت تقتصر على عدد محدود هم الذين تسجل أسماؤهم فى سجلات الأحياء ، وهؤلاء هم الذين كان لهم حق الاشتراك فى النشاط السياسى ، أما اليونانيون الذين لا يتسنى لهم ، لسبب أو لآخر ، تقييد أسمائهم فى هذه السجلات ، فإنهم لا يتمتعون إلا بالحقوق المدنية فحسب . كذلك كان لا بد لأعضاء هذه الجالية من إعداد مُوجَّه منظم حتى يصبحوا مواطنين عاملين ، فقبل أن يحصلوا على حقوقهم المدنية والسياسية كان عليهم أن يمروا بفترة من التدريب والتثقيف العسكريين تؤهلهم للتمتع بهذه الحقوق (٣٦) .

هذا التنظيم الدقيق يوحى بأن « السكندريين » الذين رأيناهم يأخذون على عاتقهم توجيه الأمور فى الأمثلة التى ذكرتها آنفا ، كانوا يمارسون نشاطهم السياسى هذا كمجلس منظم . ولكن بعض المناسبات التى تمت فيها هذه الاجتماعات السياسية تشير بوضوح إلى أن المجتمعين لم يقتصروا على السكندريين بتنظيمهم الضيق ، وإنما ضموا بينهم عناصر يونانية أخرى من سكان الاسكندرية الذين لم يكن يشملهم هذا التنظيم . بل تشير بعض هذه الأمثلة إلى أن الغوغاء الذين

كانت تزدحم بهم شوارع المدينة كانوا هم الآخرون يُدعَون إلى هذه الاجتماعات يبدو هذا واضحا من حديث المؤرخ ديو كاسيوس عن المناسبة التى أعلن فيها بطلميوس السادس الحرب على أنتيوخوس الرابع ، وفى هذه المناسبة يصف لنا كيف قام يولايوس ولينايوس ، الأوصياء على الملك ، بدعوة العامة ليحثوا الملك على الموافقة على إعلان الحرب [٣٧] ، بل أكثر من هذا ، نجد أن هذه الاجتماعات لم تكن تقتصر على المدنيين ، وإنما يكاد يكون من المقطوع به أن عناصر عسكرية كانت تختلط بالمجتمعين بشكل غير منتظم أو منظم وبخاصة فى فترات الاضطراب ، وهكذا أمكن ليوليوس قيصر أن يكتب فى ٥١ ق.م. أن جنود مصر كانت لديهم عادة طرد الملوك الذين لا يرضون عنهم وتعيين آخرين مكانهم [٣٨] وهو فى هذا المجال ليس بصدد الحديث عن مجالس عسكرية منظمة ، كما قد يتبادر إلى الذهن ، وإنما يصف هذه الحركات التى يشترك فيها الجنود كثورات غير منظمة . كذلك مما ينفى الصفة العسكرية المنظمة عن هذه الاجتماعات الصاخبة أن قيصر حين يريد إقرار كليوباتره السابعة وبطلميوس الثالث عشر على عرش مصر ، يعلن ذلك أمام السكندريين مجتمعين فى هيئة مجلس ekklesia ولا يمكن أن يكون الكلام عن مجلس عسكرى إذ قد حدث ذلك بعد أن حمل جنود البطالمة السلاح ضده فى بلوزيوم [٣٩] .

كان هذا هو مجلس السكندريين . وهو كما رأينا لا يمكن أن يوصف بأنه مجلس منظم بالمعنى الذى ينطبق على المجالس التشريعية التى عرفها عصر نظام المدنية ، كما أنه لا يقتصر فى تكوينه على من لهم حقوق المواطنه السكندرية وإنما يضم إلى جانب هؤلاء عناصر أخرى مدنية وعسكرية غير منظمة . كذلك نلاحظ أن المناسبات التى يظهر فيها إلى حد ما ، كموجّه لسياسة البلاد ، تكاد تقتصر على فترات الاضطراب التى تصحب انتقال العرش من ملك إلى ملك أو التى

يسببها النزاع الأسرى بين أفرات البيت الحاكم البطلمى، ومايتبع ذلك من دسائس ومكائد ومؤامرات . أما فيما عدا ذلك فلا نـكاد نشهد مجلس السكندريين هذا يشترك فى تصريف أمور البلاد فى الأوقات التى يتم فيها الاستقرار .

ولـكن مع ذلك فقد كان المجلس ذا كيـان معنوى معترف به بشكل رسمى أو على الأقل شبه رسمى ؛ يظهر ذلك من حرص قيصر على عقده وإعلانه بتثبيت كليوباتره السابقة وأخيها على العرش كما ذكرت ، كما يظهر فى مناسبة أخرى حين جمعه أنطونيوس ، بصفته زوجا لـكليوباتره ، ليعلن أمامه توزيع ، أجزاء من الامبراطورية الرومانية (أو الأقاليم الداخلة فى دائرة نفوذها) على كليوباتره وأبنائها [٤٠] . ولكن إذا كان هذا المثلان يظهران أن لهذا المجلس كيانا رسميا رغم عدم تحديده أو تنظيمه على الأقل فى بعض المناسبات ، فانهما يظهران كذلك أن سلطته ، فى غير أوقات الاضطرابات ، كانت سلطة إسمية فحسب ، إذ من الواضح أن موقف أعضائه من إعلان كل من قيصر وأنطونيوس لم يكن موقف المناقش الذى له حق التعديل أو الرفض إلى جانب حق الموافقة ، وإنما كان موقفا لا يمكن أن يزيد كثيرا عن مجرد استكمال للرسميات التى جرى بها العرف أو رسمها القانون، وقد لا أخطىء كثيرا إذا قلت إن ما رأيناه فى هاتين المناسبتين لا بد أن ينطبق إلى حد كبير على فترات الاستقرار المتناثره فى الفترة التى سبقت تدخل كل من قيصر وأنطيونيوس .

على أن مجلس المقدونيين ومجلس السكندريين لم يـكونا المجلسين الوحيدين الذين عرفتهما مدينة الأسكندرية ، فقـد كان هناك كذلك مجلس للشورى Boule [٤١] . حقيقة لقد ثار الخلاف حول وجود هذا المجلس أوعدم وجوده ، وقد بدأ المؤرخ مومسن هذا الإشكال حـين ذكر أن وجود المجالس التشريعية لا يمكن أن يتفق والاتجاه المركزى الاستبدادى الذى سار عليه البطالمة فى حكمهم

واستنتج من ذلك أن مثل هذه المجالس لم توجد لا في الاسكندرية ولا في غيرها، وتبعه في رأيه هذا عدد من المؤرخين من بينهم بوشيه — لكلرك وتارن الذى قرر أن المدن اليونانية التى أسست فى العهد المتأغرق لم تكن فى نظامها مدنا يونانية بالمفهوم الذى ساد فى عصر دولة المدينة ، وإنما كانت مدنا من نوع جديد (٤٢) . ولكن مع ذلك فان كل الشواهد تشير إلى وجود هذا المجلس وإلى أنه كان أحد عناصر نظامها منذ فترة تأسيسها ، ومن هذه الشواهد الخطاب الذى وجهه الإمبراطور كاوديوس إلى السكندريين (٤٣) والذى يقول فيه ، فى أثناء مناقشته لالتماسهم بخصوص إقامة مجلس للشورى ، « أما عن أنكم كنتم تتمتعون بمجلس للشورى فى عهد ملوككم الأقدمين فهذا أمر لا أريد أن أخوض فيه » . وواضح من الرد أن السكندريين ذكروا أن مدينتهم كان لها مجلس للشورى فى عهد الملوك البطالمة ، ولا يمكن أن نتصور أنهم كاذبين فى دعواهم ، إذ لوكان الأمر كذلك لما تردد كاوديوس فى أن يواجههم بتكذيبهم ولكان رده عليهم أنهم يطلبون إليه مالم يستطيعوا الحصول عليه من ملوكهم وبنى جلدتهم ، بدلا من أن يلجأ إلى مداورتهم ليتخلص من الطلب الذى أحرجوه به ، كما يظهر لنا من كلامه حين يذكر لهم فى نفس الرسالة : أن هذه هى المرة الأولى التى يتقدمون فيها بمثل هذا الطلب وأنه لا بد أن يدرسه فى ضوء مصلحته الخاصة وتبعا لما يعود على المدينة بالخير والنفع ، أما عن تجاهله لفكرة وجود هذا المجلس تحت حكم البطالمة ، فهذا أمر إن دل على شىء فانما يدل على أنه يريد الافلات من حجة دامغة فى يد السكندريين وهى أن المجلس قد وجد فعلا فى فترة ما ، وأن التجاهل هو طريقته فى التهرب من الرد على هذه الحجة .

هذا ، وليس خطاب كاوديوس هو الشاهد الوحيد على وجود مجلس الشورى السكندرى وإنما توجد إلى جانبه أدلة قياسية وأخرى استنتاجيه .فمجالس

الشوري وجدت فى عدد كبير من المدن التى قامت فى العصر المتأغرق على النمط اليونانى سواء فى مصر أو فى خارجها ومن بين هذه المدن برغامة وأنطاكية فى خارج مصر . وبطلميوسة فى داخلها ، وفيها عثر فى ١٨٩٦ على ثلاثة قرارات صادرة من مجلس العامة ومجلس الشورى بها (٤٤) . كذلك كانت الظروف التى أحاطت بقيام الدول المتأغرقة تشجع على إنشاء مثل هذه المجالس ، فحكام هذه الدول كانوا يعملون جاهدين على اجتذاب الإغريق لكى يهاجروا إلى دولهم ويقيموا ويستقروا بها ، إذ كانوا يعتمدون فى تأسيس ملكهم على ما لهؤلاء المهاجرين من صفات ودراية عسكرية لم ينسوا أن الاسكندر استطاع بالاعتماد عليها أن يقيم امبراطورية مترامية الأطراف ، وعلى ما كان لديهم من خبرة فى الجوانب الإدارية والاقتصادية . وطبيعى أن يعمل هؤلاء الملوك على إيجاد الجو الذى تتوفر فيه كل أو أغلب دواعى الإغراء لهؤلاء المهاجرين وهو جو المدينة اليونانية الذى ظل اليونان على تعلقهم به حتى بعد أصبح نظام دولة المدينة شكلا فقد موضوعه بعد ظهور القوة المقدونية — وقد كانت المجالس التشريعية دون شك هى أهم مقومات هذا الجو اليونانى .

ونحن لا نعرف شيئا عن تكوين هذا المجلس ، ولكنه بالقياس على ما كان معروفا فى المدن اليونانية لن يكون تكوينه على النطاق الواسع الذى عرفته مجالس العامة التى ينتمى إليها مجلس السكندريين الذى سبق ذكره ، وإنما ستكون عضويته على نطاق ضيق بطريقة تقصر هذه العضوية على المواطنين الذين يتميزون بواحدة أو أكثر من ميزات السن أو الثروة أو المكانة . ولا أريد أن أقول هنا إن مجلس الشورى السكندرى كانت له نفس القوة او نفس المجال الذى عرفه مجالس الشورى فى عصر أزدهار دولة المدينة ، أو أنه استطاع أن يقف من الناحية السياسية ، فى سبيل الاتجاه الأوتوقراطى الذى دمغ حكومات العالم

المتأغرق والذى سار البطالمة عليه ، ولكن هذا المجلس بتكوينه هذا وعضويته المتميزة كان دون شك على جانب لا بأس به من المركز الأدبى الذى قد يصبح يوما ما نواة تتبلور حولها مصالح المواطنين السكندريين ، وقد يكون هذا هو السبب الذى من أجل حل هذا المجلس فى فترة غير معلومة أثناء الحكم البطلمى ، وهو ترجيح يشير إليه أكثر من دليل ، رغم ما يحيط بهذه المسألة حتى الآن من غموض واختلاف فى الرأى .

والأدلة على اختفاء مجلس الشورى فى أثناء العهد البطلمى غير قليلة ، سواء تلك التى تقوم على تفسير بعض الوثائق وكتابات المؤرخين القدماء الذين أشارو إلى هذا المجلس ، أو التى تستمد قوتها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى أخذت تتبلور نحو أواسط العصر البطلمى . وفى معالجتى للنوع الأول من الشواهد ولنسمها بالشواهد الكتابية ، سأختار النصوص الثلاثة التى لا يحيط أى شك أو غموض بألفاظها أو نوع كتابتها أو الوقت الذى تنتسب إليه (٤٥) ، بحيث تصبح مادة صالحة للمناقشة . وسأبتدىء بنص يذكر فيه المؤرخ ديوكاسيوس أن أوكتافيان ، عند فتحه لمصر ، ترك الإدارة على ما هى عليه ولكنه « أمر بأن يمارس السكندريون حياتهم السياسية دون أن تكون لهم عضوية بمجلس الشورى » (٤٦) وقد يفسر ذلك بأن مجلس الشورى السكندرى كان لا يزال قائما فى الوقت الذى تم فيه فتح مصر على يد الرومان وأن أوكتافيان أمر بحله ، وهو تفسير قوى ومعقول ، ولكنه ليس التفسير الوحيد ، فقد يكون معنى النص كذلك أن السكندريين طلبوا إليه أن يعيد إليهم هذا المجلس ، ولكنه رفض مطلبهم وأمر بأن يمارسوا حياتهم السياسية بدونه .

على أن هذا التفسير الأخير قد لقى اعتراضا من موريتس إنجرز Maurits Engers الذى أشار إلى أن الخوف الشامل الذى سيطر على

السكندريين غداة انتصار أوكتافيان عليهم والذى صوره بلورتارخوس أدق تصوير ، لا يمكن أن يجرؤا معه على التقدم إليه بمثل هذا المطلب .

وحقيقة أن بلوتارخوس يذكر لنا أن السكندريين كانوا فى ذهول تام من من الخوف بعد هزيمتهم وأنهم لقوا قاهرهم ساجدين فى خشوع وخضوع عندما دخل مدينتهم بعد انتصارة (٤٧) . ولكن هذا جانب واحد من الصوره ، أما الجانب الآخر الذي يصوره بلوتارخوس نفسه ، والذى يشترك معه ديوكاسيوس فى تصويره ، فيرينا موقعا آخر ، نرى فيه أوكتافيان وقد عفا عن السكندريين ، بل نراه يعلنهم بهذا العفو فى خطاب حرص على أن يلقيه بلغتهم اليونانية ، وضمنه إلى جانب إعلان العفو ، إظهار إعجابه بجمال مدينتهم وتقديره لعظمة مؤسسها . ثم نراه يعيد إليهم أسراهم دون أن يلحق بهم أى أذى ، ويكرم آريوس ، أحد فلاسفتهم الظاهرين ،الذى أصطحبه أوكتافيان أثناء إقامته بالمدينة ، واستمع إلى آرائه وأظهر تقديره لشخصيته بأكثر من طريقة (٤٨) ، إن هذا الجو يخالف دون شك الصورة الاولى التى اعتمد عليها إنجرز فى اعتراضه ، فهو جو مشجع إلى حد كبير ، ولا يستبعد أن يعمل السكندريون على الانتفاع به لصالحهم ، وبالفعل نجدهم ، بعد أن استعادوا شيئا من طمأنينتهم يحاولون أن يؤثروا على أوكتافيان وأن يجتذبوه إلى جانبهم ، فبعد أن يزور قبر الاسكندر نجدهم يدعونه إلى زيارة قبور ملوكهم وإلى زيارة معبد آبيس (٤٩) . وليس غريبا فى وسط هذا الجو المشبع بمحاولة التقرب والتوادّ من الجانبين ، أن يطلب السكندريون إلى أوكتافيان أن يعيد إليهم مجلس الشورى الذى تمتعت به فى يوم من الأيام مدينتهم التى نوّه بجمالها .

وهنا قد يقول قائل : إذا كان أوكتافيان قد اتبع مع السكندريين سياسة الاستمالة ولين الجانب ، فلِمَ لم يحقق رغبتهم هذه التى تقدموا بها اليه ؟ والجواب

على هذا ليس عسيرا ، فأوكتافيان كان يعرف أين تنتهى سياسة اللين وأين يجب أن تبدأ سياسة الحزم . وقد ظهر ذلك واضحا فى معاملته للسكندريين ، فهو قد زار قبر الاسكندر مثلا ، ولكنه رفض دعوتهم لزيارة قبور البطالمة ، لما قد يكون فى ذلك من معنى الاعتراف بهؤلاء الملوك أو بسياستهم ، وهو أمر لم يكن يريده ، وهكذا كان جوابه الحازم الحاسم فى هذه المناسبة هو أنه جاء « لزيارة ملك وليس لزيارة قبور الموتى » (٥٠) . كذلك كان أوكتافيان يدرك ، على حد ما يذكر لنا ديوكاسيوس ، أن مصر بلد وفيرة السكان . وأنه قد ينتفع بهذه الوفره العددية فى ظرف أو فى آخر ، وأنه لهذا ليس من الخير أن يلحق بهم أذى لا مبرر له قد يكون سبب مضايقة له من جانبهم فى يوم من الايام ، وعلى هذا اتجه مع سكان العاصمة المصرية إلى سياسة الملاينه والمجاملة . ولكن أوكتافيان كان يدرك كذلك ما لفتح مصر من قيمة فى تدعيم مركزه الجديد الذى أصبح فيه ، بعد قضائه على أنطونيوس، سيّداً للامبراطورية الرومانية ، فمصر بثروتها من الحبوب التى ستوفر لسكان روما مايحتاجونه من الخبز اليومى، و بموقعها الاستراتيجى الممتاز قرب الحدود الشرقية المضطربة للامبراطورية ، وبمركزها التجارى المتوسط بين حوض البحر الابيض و بين الشرق الغنى بخيراته — كل هذه الميزات جعلت منها مكسبا لا يمكن التفريط فيه . وقد ظهر حرصه هذا فى قراره الذى حرم فيه أفراد طبقة مجلس الشيوخ ، وهى الطبقة الأرستقراطية التقليدية التى كانت لاتزال تتمتع بنفوذ أدبى كبير فى روما رغم تركز السلطة الفعلية فى يد أوكتافيان ، من أن يكونوا ولاة لمصر . والذى اتخذ فيه ولاته عليها من طبقة الفرسان، مخالفا بذلك العرف السياسى الذى سارت عليه روما فى هذا المجال ، كما حرم فيه على أعضاء هذا المجلس أن يدخلوا الولاية الجديدة دون إذن صريح منه . إن أوكتافيان الذى اتخذ كل هذه الحيطات ليحافظ على كسبه الجديد ليس من

المعقول أن يجيب السكندريين إلى تكوين مجلس قد يسبب له فى يوم من الأيام متاعب هو فى غنى عنها ، وبخاصة لما كان يعرفه عن المصريين والسكندريين بوجه خاص من ميل الى الثورة والتمرد ، وهو أمر قد خبره شخصيا عقب فتحه لمصر مباشرة . (٥١)

النص الثانى الذى سأشير اليه يتضمنه خطاب كاوديوس الذى أسلفت الاشارة اليه ، وسأورد هنا الجملة التى تهمنا أكثر من غيرها فى هذا الخطاب مكرراً ، لصالح المناقشة ، جزءاً منها ذكرته فى مناسبة سابقة ، وهذه الجملة هى قول كاوديوس للسكندريين « أما عن تمتعكم بمجلس للشورى تحت حكم ملوككم الاقدمين فهذا أمر لا أريد أن أفوض فيه ، ولكنكم تعلمون أنه لم يكن لكم مثل هذا المجلس تحت حكم الأباطرة الذين سبقونى . (٥٢) ويعلق ملن Milne على هذه الجملة فيما يخص الفكرة التى أريد أن أثبتها ، وهى أن السكندريين كان لهم مجلس للشورى من البداية ثم فقدوه على يد أحد ملوكهم من البطالمة ، فيقول إنه إذا كان الأمر كذلك لما تردد كاوديوس فى الاشارة إلى هذه الحقيقة حتى يتخلص من تلبية السكندريين إلى مطلبهم ، ولكانت إجابته الحاسمة فى هذا الموضوع : كيف تطلبون إلى أن أعيد لكم المجلس الذى رأى ملوككم من بنى جلدتكم ، الذين يعرفونكم أكثر من غيرهم ، أنكم لا تستحقونه فسحبوه منكم ؟ . (٥٣)

ولكنى أريد تفسير هذه الجملة بشكل آخر أرى أنه لا يبتعد كثيرا عن الصواب ، مؤداه أن السكندريين حين ذكروا « ملوكهم الأقدمين » لم يقصدوا ملوكهم بوجه عام ، وهذا هو التفسير الذى يسير علية ملن ، وإنما قصدوا بذلك ملوكهم الأوائل ليفرقوا بين هؤلاء وبين ملوكهم الأواخر ، وإلا فما لزوم وصفهم بالملوك الأقدمين ، إذ ليس هناك فى تاريخ السكندريين ملوك جدد غير البطالمة ،

وهذا الاتجاه من جانب السكندريين إلى التفريق بين ملوكهم الأوائل والأواخر أمر أعتقد أنه يرتكز على أساس معقول ، فالبطالمة الأواخر قد اتخذوا من السكندريين فى كثير من الاحوال موقفا معاديا ساموهم فى أثنائه كثيرا من الاضطهاد والتعذيب ، كما حدث مثلا فى عهد بطلميوس يوارجيتيس الثانى الذى أغلق دار الحكمة وشتت العلماء السكندريين وأعمل التقتيل فى سكان المدينة حتى كاد يقضى عليهم ، ومثل بطلميوس الذى أراد السكندريون أن يبعدوه عن العرش وقاسوا على يديه ، من جراء ذلك ، الكثير من الاضطهاد والتنكيل الذى هبط فى بعض الاحيان إلى مستوى اغتيال شخصياتهم بل و إلى الاستعانة بقائد رومانى وجنود رومانية فى احتلال مدينتهم .(٥٤) و إزاء هذا العداء المتبادل بين السكندريين وبين البطالمة الاواخر وهو عداء كثيرا ما اتخذت روما نفسها فى أثنائه موقف الحكم الذى يوفق بين خصمين أو يميل نحو أحدهما دون الآخر — إزاء هذا العداء أجد من المعقول أن يفرق السكندريون بين هؤلاء الملوك الاواخر و بين ملوكهم الاقدمين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فأعتقد أن السكندريين كان لديهم سبب آخر قوى لهذا التفريق ، فهم قد عرفوا من خبرتهم الشخصية مع أغسطس (اوكتافيان) أن الاباطرة الرومان قد ازمعوا تجاهل البطالمة وما يتعلق بهم ، وأنهم لا يكنون لهم أى تقدير ، على نحو ما ذكرت فى مكان سابق ، وأنهم على عكس ذلك يعترفون بعظمة الاسكندر ، مؤسس الاسكندرية وينظرون إلى أعماله بكثير من الاحترام والتبجيل . وإزاء هذا الوضع فمن الطبيعى ، إذا أراد السكندريون لمطلبهم أن يجاب ، أن يحاولوا ربطه بطريقة أو بأخرى بشخصية الاسكندر أو أولئك الذين ساروا على نهجه ، وهكذا يربط السكندريون ازدهار مجلسهم الذين يبغون إعادته ، بعهد البطالمة الأوائل ، خلفاء الاسكندر الحقيقيين

الذين تبعوا سننه وتمسكوا بتقاليده ، بينما يربطون فى ذهن الامبراطور فقدانهم لهذا المجلس بعهد البطالمة الأواخر الذين حادوا عن الطريق التى سنّها الاسكندر .

أما النص الأخير الذى سأورده فى هذا الصـــــدد فهو ما ذكره المؤرخ سبارتيانوس من أن الامبراطور سبتميوس سفروس ، أقام للسكندريين مجلسا للشورى أما فى عهـد من قبله من الأباطرة فلم يكن لهم هـذا المجلس « تماما كما كان الحال فى عهد الملوك » . والنص يبدو قاطعا فى صراحته ويكاد لا يترك مجالا للشك فى أن السكندريين لم يكن لهم مجلس للشورى فى عهد البطالمة . ولكنى لا أريد أن آخذ هذا النص على علاته ، كتعبير دقيق عن حقيقة لا تقبل المجادلة . والسبب فى ذلك أن الرومان لم يكن لديهم اهتمام كبير بمعرفة شئون مصر أو أمورها الداخلية فى عهد البطالمة الأوائل ، وإنما بدأ هذا الاهتمام فى أواسط القرن الثانى حين أخذت المسألة المصرية تحتل مكانا بارزا فى برامج الاحزاب السياسية المتصارعة فى روما . وقد كانت زيارة سكيبو ايمليانوس Scipio Aemiilianus لمصر فى الفترة التى تقع بين سنتى ١٤٥ و ١١٨ تقريبا ، كمبعوث من قبل مجلس الشيوخ الرومانى ليفصـل فى النزاع الأسرى القـائم بين أعضــاء البيت البطلمى إذ ذاك هو المنـاسبة الأولى التى أبدى فيها الرومان هذا الاهتمام ، إذ أن مجلس الشيوخ الرومانى اعتبر هذه الزيارة جزءاً من زيارة عامة لمنطقة شرقى البحر الأبيض المتوسط بغرض تفقد الأحوال بها . أما قبل هذه الزيارة فلم يكن الرومان ، سواء كانوا ساسة أم قادة ، يولون مصر اهتماما كبيرا حتى فى الاحوال التى لجأ فيها الملوك المصريون إلى روما يستنجدون بهـا لسبب أو لآخر والتى كانت فيها روما تستجيب لهذا الاستنجاد . فمثلا حين وجد بطليموس ابيفانيس نفسه فى ١٩٠ ق.م. يواجه خطرا مزدوجا مـن قبل انتيوخوس الثالث ملك سلوقيا وفيليب الخامس ملك مقدونيـا اللذين اتفقا فيما بينهما على اقتسـام أملاك مصر ، أرسل إلى روما

يستعديها على انتيوخوس ودعم رسالته هذه بهدية من القمح والمال و بعرض يضع فيه موارد مصر تحت تصرف الرومان ، ورغم أن روما حاربت سلوقيا لموقفها هذا الذى يثير الاضطراب فى الشرق الادنى وانتصرت عليها واذلتها فى موقعة ماجنسيا سنة ١٩٠ ومعاهدة أباميا بعد ذلك بسنتين ، إلا أنهـا رفضت بشكل قاطع الهدية والعرض اللذين تقـدم بهما الملك المصرى : وسيقف الرومان موقفا مماثلا فى ١٧٠ — ١٦٨ حين يدخل انتيوخوس الرابع مصر ويحاصر الاسكندرية وهنا يرسـل مجلس الشيوخ الرومانى مبعوثه بوبليوس لاينـاس - C. Popilius Laenas لينقذ الموقف وبمجرد أن تنتهى مهمته بعد أن أرغم الملك السلوقى على الانسحاب ، يترك مصر عائدا إلى روما .

فى مثل هذه الظروف لا ننتظر أن يكون الرومان علم دقيق بالأحوال الداخلية لمصر ، إذ لم يكن لديهم ، كما قدمت ، الاهتمام الكافى بهذه المنطقة ، وسبارتيانوس كاتب متأخر ، وهو حين يتكلم عن أحوال مصر فى عصر البطالمة إنما يكتب عن فترة سبقت تأريخه بقرون و يعتمـد إما على الرواية أو على مصـادر رسمية لم يكن لها علم بأحوال مصر ولم تكن مسألة وجود مجلس للشورى بالاسـكندرية أمرا يهمها بشكل جدى . وعلى هذا فان رأيى فى هـذا النص أن سبارتيانوس ، أو بالأحرى المصادر التى اعتمد عليها ، إنما كان على علم بما كانت عليه أحوال مصر الداخلية فى عهد الاباطرة الرومان ، وفى الشطر الأخير من عهد البطالمـة حين بدأ ساسة روما يولون المسألة المصرية اهتماما خاصا . و لما لم يكن للاسكندرية فى هذه الفترة مجلس للشورى فقد استنتج سبارتيانوس ببساطة أن هذا المجلس لم يوجـد قبل عهد الامبراطور سبتميوس سفروس ، سواء فى عهد الاباطرة أو البطالمة .

وهكذا تشير هذه النصوص الثلاثة إلى احتمال قوى هو أن مجلس الشورى السكندرى الذى وجـد فى الفترة الأولى من العهد البطلمى ، اختفى فى عهد أحد

البطالمة الأواخر . على أن المصادر الكتابية ليست الوحيدة التى ترجح هذا الإحتمال ، وإنما تدعمه كذلك الظروف الإقتصادية والاجتماعية التى أحاطت بحكم البطالمة منذ بدايته والتى تبلورت وظهرت نتائجها فى أواسطه . والظروف التى أعنيها تدور أساساً حول علاقة البطالمه بطبقة اليونانيين الذين استقروا فى مصر فى العصر المتأغرق . وقد سبق أن ذكرت أن البطالمة ، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من حكام الممالك المتأغرقة ، اتجهوا فى تدعيم سلطانهم فى ملكهم الجديد إلى الإعتماد على هذه الطبقة من اليونان المهاجرين لما كان لهؤلاء من كفاية عسكرية ولما كانوا عليه من خبرة ودراية فى ميدانى التنظيم الاقتصادى والادارى وقد استخدم البطالمة كل الطرق الممكنه لاجتذاب هؤلاء اليونان وإغرائهم بالاقامة فى مصر ، ونجحوا فى ذلك إلى حد كبير .

ولكن اليونان الذين أتوا إلى مصر استجابة لدعاية البطالمة ، لم يقنعوا بالعمل فى وظائف الجهاز الادارى التى كانت تتعلق أساساً بسلطة الملك، رأس الحكومة المركزية، وتخضع خضوعا تاما لادارته، وإنما اتجهوا من البداية ، وبشكل واضح إلى العمل على تكوين طبقة ذات كيان متماسك تقوم على قاعدة راسخة من الموارد المعيشية المستقلة ، يظهر ذلك بشكل واضح فى برديات زينون التى تضم عدداً كبيراً من الخطابات التى كان يرسلها هؤلاء المهاجرون اليه ، بصفته القائم على شئون أبولونيوس ، وزير الماليه ، يطلبون إليه فيها قطعة من الأرض يقومون بزراعتها أو قرضا يعدون بسداده (٥٦) ، يبدأون به عملا أو مشروعا تجاريا يكسبون منه عيشهم ، وليس ، كما قد ينتظر منصباً إداريا ، أو وظيفة حكومية . ويظهر هذا الإتجاه بشكل خاص بين هؤلاء المهاجرين فى ميدان التجاره ، كمورد اقتصادى مستقل ، رغم الصعوبات الكثيرة التى كان لا بد أن تحف بمزاولة النشاط التجارى فى بلد يقوم نظامه الاقتصادى اساساً على الاحتكار الملكى - يدل على ذلك تهافتهم

على الاقتراض سواء من البنوك أو المرابين بشكل أدى إلى إرتفاع الارباح على القروض التجارية إلى ٣٪ و ٤٪ بل و إلى ٦٪ فى الشهر (أى ٧٢٪ فى السنة) فى حالة المرابين ، رغم وجود قانون يقضى بالا يزيد الحد الأقصى للأرباح عن ٢٪ شهريا [٥٧] كما تدل على هذا الاتجاه كذلك عدة مظاهر أخرى منها النمو المطرد لتجارة الاسكندرية بشكل أصبحت معه هذه المدينة الميناء التجارى الأول فى العالم المتأغرق على نحو مافصلته فى مكان سابق، ومنها الوفود التى كانت ترسل بين الحين والحين لدراسة الفرص التجارية فى منطقة أو أخرى من المناطق التى يمتد إليها النفوذ البطلمى السياسى كما حدث مثلا فى ٢٥٩ فى أعقاب فتح فلسطين ، ومنها كذلك النشاط المنقطع النظير الذى كانت تقوم به البنوك فى تسهيل المعاملات التجارية وأخيراً فيدل على هذا الاتجاه الكميات الضخمة من السلع التى كان يجرى التعامل على أساسها وبخاصة فى تجارة التصدير والاستيراد التى تظهر لنا فى برديات زينون [٥٨] .

ومن الطبيعى أن يؤدى كل هذا النشاط التجارى الذى تتشعب فيه المصالح وتتداخل وتتشابك وبخاصة فى الاسكندرية التى كانت ميناء وعاصمة تزدحم بالباحثين عن الفرص الاقتصادية — إلى نوع من الشعور أو التماسك الطبقى . وأن يؤدى هذا بدوره الى العمل على التوسيع والانماء المطردين لهذه المصالح . ومن الطبيعى كذلك ان يكون هذا التوسع والنمو على حساب المصالح الاحتكارية للملك . وقد حدث ، فان الملك لم يستطع أن يقف دون حصول طبقة التجار على امتيازات جوهرية ، كما حدث فى حالة تجارة القمح والمنسوجات والنبيذ التى حصلوا فيها على الحق المطلق فى تحديد أسعارها حسب رغباتهم بعد أن يفوا بشروط قليلة ومعروفة وأغلبها شكلى [٥٩] .

وقد شعر الملوك دون شك بهذا الخطر الطبقى الذى كان يزحف على احتكاراتهم بشكل دائب ، وحاول بعضهم بالفعل أن يقف فى سبيله بطريقة

وبأخرى . فنجد أن بطلميوس الثانى مثلا يفرض ضريبة مقدارها ٣٣ ١/٣ ٪ على محصول الكروم وعلى النبيذ الوارد من الخارج حتى يكون ذلك عقبة فى سبيل اتساع هذه التجارة التى لم تكن داخلة فى دائرة احتكاراته (٦٠). ولكن مع ذلك فان البطالمة لم يكن فى مقدورهم أن يتوسعوا فى وضع مثل هذه العراقيل فى سبيل النمو المتزايد للمصالح المتشابكة المتماسكة لطبقة التجار من اليونان المهاجرين مادامو فى حاجة دائمة الى الخدمات العسكرية لهؤلاء المهاجرين . وقد ظل الأمر كذلك حتى موقعة رفح فى ٢١٧ ق.م. التى أثبتت للبطالمة أن المصريين لا يقلون فى كفايتهم العسكرية عن اليونان وأن فى استطاعة هؤلاء الملوك أن يعتمدوا عليهم فى تدعيم ملكهم فى وقت كان فيه البطالمة فيه حاجة ماسة إلى قاعدة شعبية راسخة وبخاصة بعد أن أظهر المصريون تذمرهم من وضعهم الاجتماعى والاقتصادى فى أكثر من صورة وأكثر من مناسبة وبعد أن أخذت روما تبدأ فى الظهور كقوة كبيرة فى البحر الأبيض وتتحسس طريقها نحو العالم المتأغرق .

وهكذا أصبح فى وسع البطالمة أن يسددوا ضرباتهم نحو هذا التماسك الطبقى لدى اليونان ، واتخذ ذلك أكثر من مظهر ، فمن جهة نجد الاقطاعات اليونانية يكاد منحها يتوقف نهائيا بعد هذه المعركة بينما تزيد الاقطاعات الزراعية للمصريين حتى تساوى تلك التى كان ينتفع بها اليونان ، ومن جهة أخرى نجد عددا من الامتيازات يمنح للمصريين مثل التوسع فى منح حق حماية اللاجئين للمعابد المصرية واتباع التقويم المصرى بدلا من التقويم المقدونى واتخاذ الملوك للالقاب الفرعونية واتخاذ منف كمقر ملكى رسمى الى جانب الاسكندرية وهكذا (٦١) . كما نشهد عهدا من اضطهادات البطالمة للسكندريين وهم نواة الطبقة اليونانية المقيمة بمصر ، كما حدث فى عهد يوارجيتيس الثانى وأوليتيس على نحو ما أشرت فى مكان سابق .

تحت هذه الظروف أجد أنه من الطبيعى أن يوجه البطالمة ضرباتهم بوجه خاص الى مراكز التجمع التى قد تصبح بؤرا لتبلور الرأى العام لطبقة اليونان المهاجرين ، وبخاصة فى الاسكندرية التى كانت المركز الأساسى لتجمعاتهم ، وجدير بالذكر فى هذا المقام أن يوارجيتيس الثانى حين صب جام غضبه على السكندريين لم يكتف باضطهادهم بوجه عام وانما حرص على اغلاق الجامعة أو دار الحكمة وعلى تشتيت من فيها من العلماء ، كأنما رأى فى هذه الدار مركزا لتجمع الشخصيات السكندرية من المثقفين الذين قد يتبلور حولهم الرأى السكندرى العام . وواضح أن مجلس الشورى بأعضائه من ذوى الشخصيات البارزة كان دون شك مركزا لتجمع أصحاب المصالح الاقتصادية الذين كان البطالمة يسعون إلى تفتيت ما يقوم بين أفراد طبقتهم من تماسك ، تمهيدا للقضاء على زحفهم المتزايد على نطاق الاحتكارات الملكية .

هذا اذن هو وضع مجلس الشورى السكندرى على النحو الذى أرجحه . لقد وجد فى الاسكندرية منذ البداية ممثلا بذلك أحد ملامح نظام المدينة اليونانية ، وحقيقة أننا لا نعرف شيئا عن تكوينه ، كما أن مسألة اختفائه لا تزال موضعا للمناقشة ، ولكن هذه الظروف ذاتها تشير ، كما ذكرت ، الى أن هذا المجلس كانت له شخصية أدبية كما كان له حظ لا بأس به من التوجيه الاجتماعى والاقتصادى بين طبقة اليونان المقيمين . ومن الوضع الذى كان عليه هذا المجلس والمجالس التشريعية يمكننا أن نقول ان الاسكندرية من ناحية المجالس التشريعية، خطت خطوات لا بأس بها فى سبيل استكمال صبغة المدينة اليونانية ، ولكنها لم تستكمل هذه الصفة تماما ، وما كان لها أن تستكملها تماما ، فقد كان عصر دولة المدينة قد دخل فى مرحلة أفوله قبل أن تؤسس مدينة الاسكندرية .

هوامش

1. Struck, Zur Landeskunde von Griechenland: Kultur-gesch. und Wirtsch, p. 167, Jardé, Les Céréales dans l'Antiquité Grecque, p. 72 & n. 2. Boeckh, Staatshaus-haltung der Athener, Bd. I, pp. 571 ff.
2. Dem; III, 35; IV, 24.
3. Tod, Greek Hist. Insc. I, 96; II, 97, 195; Xen. Hell IV, 5, 1; Diod., XIV, 62, 1.
   لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمة تاريخية للفكر السياسى "عند الاثينيين، صفحات ٨ ــ ١٠ .
4. Bury, A Hist. of Greece, pp. 761 - 2.
5. Erman, The Literature of the Ancient Egyptians (trasl. by Blackman) pp. 254 ff.; Westermann, The Conception of Authority and Freedom in the Ancient Mediterranean World (MS).
6. لطفى عبد الوهاب يحيى : مصر فى العصر الرومانى ص ٤١
7. Tarn (and Griffith), Hellenistic Civilisation (3rd.ed.) pp. 1 - 11.
8. لطفى عبد الوهاب يحيى: نفسه ، صفحات ٩ و ١٠ و ٣٧.
9. H. I. Bell, Egypt from Alexander to the Arab Conquest, pp. 39-40. الطبعة العربية: ترجمة عبد اللطيف احمد على ومحمد عواد حسين صفحات ٧٨ و ٨٠
10. Hammond, From City State to World State, pp. 44 ff.
11. Westerman, The Library of Ancient Alexandria, pp. 1—16.

12- Jouguet, Trois études sur l'Hellenisme. pp. 90 ff.

13. Préaux, l'Economie Royale des Lagides pp. 159 - 69.

14. Jouguet, op. cit. p. 92.

15. Ibid , op. cit. pp. 92 - 3.

16. Ibid., op. cit. pp. 95

17. C. Préaux , l'Economie Royale, p . 211, n.1 ; Jouguet. op. cit., p. 96.

18. C . W . Murray. Roman Roads etc.: Préaux. op. cit., pp. 255. 353 - 371. Murray. Journ of Eg. Arch. 1925. p. 144.

19. Heichelheim R. E. (Pawly - Wissowa) Suppl. vi, art. Sitos, Hohlwein , Le Blé en Egypte, Etude de Papyrologie, iv, 1937. pp. 33 ff.

20. Péaux, op. cit., pp, 187 ff.; Jouguet, op. cit pp. 100.

21. Jouguet. op. cit. 103.

22. Rostowtzeff, Soc. and Econ. History of the Hellenistic World, vol. I., P. 332 (ed. 1941).

23. Rostowtzeff , Foundations of Soc. and Econ. life in Egyp, Eg. Journ. of Arch. vi, p. 170.

24. V.Gaertringen, R. E., Suppl. v, art. Rhodes

25. Jouguet, op. cit. , pp. 104 - 5

26. Ibid., op. cit. p. 90.

27. لطفي عبد الوهاب يحيى : مصر في العصر الروماني ، صفحات ٩٢ و٩٣

28. Diod , XVIII, 26-28; Paus., I, 6. 3.

29. Jouguet, op. cit. pp. 403 – 4

30. لطفي عبد الوهاب يحيى : مقدمة تاريخية للتفكير السياسي عند الاثينيين (طبعة ثالثة) ص ٢١

31. Jones, A. H. M., Gities of the Eastern Roman Provinces, pp. 303 ff, Bevan, A Hist. of Eg. under the Ptol. Dynatsy, pp. 91 ff.

32 Polyb. xv, 25 a; 26, 1-9
أنظر تعليق Jouguet, Les Assemblées d'Alexandrie à l'Epoque Ptolemaique, Bull. de la Soc. d'Arch. d'Alex, 1948. p. 81 & n. 28.

33. من هذه الألفاظ hoi Makedones وتصريفاتها . أنظر :
Arrian., Anab. III, 26, 7; IV, 14. 2: Diod, XVI. 3, 1; XVIII, 36, 7; Plut., Alexandros 55, Euemenens, 8, 12; Polyaenus, IV, 6, 14. Diod., XVII. 39, 4: XIX 15, 1. ومنها كذلك koine ekklesia أنظر:
وكذلك koine ton Makedonon ekhlesia ، أنظر :
Doid., XIX. 51, 1, 61, 1.

34. Strabo. XVII. c. 796. Dio Cass., XXXIX. 12, 2 - 13 1; Bouché Leclerq. II. p. 147, Jouguet. Les Assemblées d'Alexandrie à l' Epoque Ptolemaïque, Bull de la Soc. d'Arch. d'Alex., 1948, p. 84 f.

35. Jouguet, op. cil., p. 86.

36. Ib., Ibid., Jouguet, Trois études sur l'Hellénisme, p.

37. Dio Cass. XXX, 16.

38. Caesar, de Bell. C., III, 110.

39. Dio Cass. XLII, 35, 4 - 5.
أنظر كذلك : Jouguet. B. S. A. A., 1948. p. 86.

40 Dio Cass. XLIX, 41; L 5, 1; Plut. Ant. 54.

41. لن أتكلم هنا عن مجلس الجيروسيا فقوق أن النص الذى يذكر هـذا المجلس مهلهل بشكل يجعل الاعتماد عليه أمراً غيرمقبول فان اشراف هذا المجلس ربما كان أدبيا أوأخلاقيا أكثر منه سياسيا أو اداريا .أنظر :
A, v. Premerstein, Alexandriche Geronten von Kaisar

Gaius., Mitt. aus d. Papyrussammlung der Giessen Universitatsbibliothek. v. p. 57 - 61 ; Jouguet, Les Assemblées Alex. à l'Epoque Ptolemaïque, 1948, p.90 & n. 64.

42. Momsen, Roemisch Gesch, vol. V p.557; Bouché - Lecterg, Hist. des Lagides, vol. III, pp. 152 ff., Tarn Hellenistic Civilisation (3rd. ed.) , p. 185.

43. Bell (P. Lond) , Jews and Christians in Egypte . 1924; Hunt & Edgar Select Papyri , II , no. 212, p. 84, ll. 66 - 72

44. Jouguet, op. cit. p. 78.

45 هناك نصان لا يمكن الاعتماد عليها اعتمادا كليا لما يحيط بها من غموض أو نقص،

الأول نقش نشره E. Breccia في :

Iscrizione Greche e Latine. no 164. p l. XXVI. 64

وقد حاول Plaumann تكميله ودراسته تحت عنوان :

Bemerkungen zu den Aegyptischen EponymenPatierungen aus Ptolemaischer Zeit. klio XIII pp. 485 - 90 .

Jouguet. op. cit ; Lutfi A-W. Yehya, أنظر تعليق

On the Question of the Alexandrian Senate in Ptolemiac Egypt, Bull of the Fac. of Arts. Alexandria. 1958 p. 72

أما النص الثاني فتتضمنه بردية نشرها Vitelli & Norsa في مجلة

Bull. de la soc. d'Alex. xv. suppl. وأعاد التعليق عليها في العدد ١٧ من نفس المجلة.

J. H. Oliver, Aegyptus xı pp, 165-7 أنظر كذلك عن هذا النص

Jouguet, op. cit,, yehya. op. cit. pp. 73 - 4 .

46. Dio Cassius, LI; 17.

47. M. Engers ; Der Brief des Kaisers an die Alexandriner, Klio, XX, p. 171; Plut. Anton; LXXX.

48. Plut. Ibid. Dio Cassius ; LI. 16.3 - 5 .

49. Plut. Anton., LXXX.

50. Id. Ibid.

51. Dio Cassius, LI,16.

52. Bell, op. cit. Hunt & Edgar, op. cit.

53. Milne, A Hist. of Eg. under Rom. Rule, (3 rd. ed.), 284.

54. Cicero., pro Caelio, 10 . Pro Rabir., 8, 11; Dio Cass., xxxix, 58.

55. Spartianus, Vita Severi, 17.

56. P. Cairo Zen. 59284; P. Col. Zen., 41, 48; P. Miche, Zen., 33, 46; C. Préaux, Les Grecs en Egypte p. 84.

57. P. Col. Zen., 83; P, Cairo Zen, 59062. 59178. 59341; Préaux, op, cit., pp. 65 - 6.

58. P. Cairo, Zen. 59470.

59. P. Cairo Zen., 59170. 59470, 59269, 59363., 59404. 59446, P Col. Zen; 31, 75; Préaux, op. cit. p., 61.

60. Tarn, Hell. Civilisation (3 rb. ed.), p. 193.

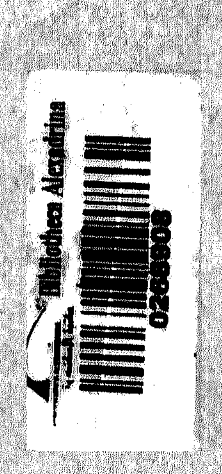
61. Tarn, op. cit., p. 206; H. Gauthier & H. Sottas., Un Decret Trilingue en l'Honneur de Ptolemeé IV (1925), pp. 33 - 8. 75; O. G. I. S. I, 90; Bell, op. cit., p. 57.

شكر

يسعدنى أن أشكر للزميل عمر عبد العزيز ، خريج قسم التاريخ بكلية الآداب — جامعة الاسكندرية ، معاونته لى فى مراجعة بروفات هذا البحث أثناء الطباعة ؟






Bibliotheca Alexandrina